





من كتبت هذا
 في شهر ربيع

والله اعلم
 ١١١١

دحل ٢ نسل الحقة محمد علي الكوهيوي

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

العلم ان الشاهد
 والنجيب والاشواق
 والتمتع الغنا مشادة

العتل جوبه نورا خلق الله في الدماغ
 وجعل نوره في القلب بحيث يدرك بها الكليات
 بالذات والبيانيات بالخط

السواطة الى الله



١٢٨
 ١٢٨



الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم
 سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر هو

٤٤٨



Süleymaniye Kütüphanesi
 Kisi AMCA ZADE
 Yoni HÜSEYİN PAŞA
 Eski Kayıt 328.

وكتبه الفقير
الى الله تعالى

ع
لأن من رتب الشك في الله ودرت على حقيقته
فلو قيل له على ما بترتيب في الله ان الله
الكل في هذه الدنيا وليس كذلك لاننا نعلم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style.]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والعظمة والجلال

بسم الله الرحمن الرحيم

ورتبة على مقدمة وتلحق بها الفصول وخاتمة اقسامها انما هي الفصول والاسماء
فان تلك راها من بعد بطون الخطا احوالها وصفا في بحثه كتابه لئلا يكون في غير
فبادرت الى مقتضى اقسامه وسمينه بالرسالة التسمية في التواعد المتكيفة
ورتبة على مقدمة ولا ضئاع في ان الضمير المذكور بان في سمينه وورثته راجعان
الى اكليل المذكور فادركه ان السارح في سمينه هذا الكلام من ان الرسالة مقدمة
بيان في خطا صلاحتي بناء على ان الكتاب المذكور والرسالة المذكورة هما ان لا يباين
لموضع الفهرست فلا يتجه عليه ان الضمير المذكور والرسالة مؤنثة ولا حاجة في وفهم
انما هو في الرسالة ما كتبه اول المذكور او غير ذلك الترتيب في اللغة بعد الرسالة
في مرتبة وفي الاصطلاح بعد الاشياء المتقدمة في مرتبة فقلت على اسم الواقعة
وكونا بعد ترتيبها في الاصطلاح بالتقدم والساخر والواقع انه لا يتعلق كلمة على
بالنوع بل من المعاني التي لم توصف في الترتيب في الاستعمال لغير تعلقها
به باعتبارها في اللغة ولو اعتبر التعلق كعدمه على ما مر في الفصول الترتيب اما بما
لغة الفصول والاصطلاح وان لم يعتبر كعدمه فاما مستورا وانما جعلت خارجا
من اجزاء الكتاب في موقعه الا بانه او جعلت اجزاء الكتاب وبها الاشياء
متقدمة في مرتبة على اسم الواحد وكعدمه ليعلم ان في بعض النسخ بالاسم
والان في بعض النسخ بالاسم الواحد وكعدمه ليعلم ان في بعض النسخ بالاسم
والان في بعض النسخ بالاسم الواحد وكعدمه ليعلم ان في بعض النسخ بالاسم

[illegible]

آن غنوه

زايدة $\frac{1}{2}$

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

النسخة في اللغة طبع على مضمون
المراد بالمراد في اللغة طبع على مضمون
المراد بالمراد في اللغة طبع على مضمون
النسخة في اللغة طبع على مضمون

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

Ther. 11. 18. 18. 18.

التي انما اراد بالحق
في مقامه الخالق، دون
عليه حكمه بان لفظ
نسبة الماثلين ولا
ولا افضيانه
خاص لا يقصد

فاضل
الدلالة عام من ان
نفسه التفاضل
وحيث

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم
بلا دين
بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

البسملة في الاولي بعين التوفيق والتصوير في الكعبة بعين الحجة والحمد لله رب العالمين

في المدة لان الكوكب
 حاشية الشئ ما
 في المدة هو الا
 حقيقة سواه الى
 بيان حاشية الشئ
 اعم

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

سواء كان ملكا أو على غيره من الملوك الصالحة أو غير الصالحة أو على غيره من الملوك الصالحة أو غير الصالحة

الحسين بن النعمان الاول في الامور ان لم يستعمل
ولا سلك ان يثبتوا التوفيق لان التوفيق لا يثبت
بغيره

۱۲۰

سواء كان اطلاقاً على الكلمة حقيقة او مجازاً (المراد)

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, oriented vertically.

الاول حقيقة في اللغز والاشبهه ان الاشياء كرهة اللغز وما ذكره
 من الجوابين ان نظام خلافه **ثم** اراد بها المركب الثاني كما قد
 علم من الاستنباط المتقدم انه من فهم ان المراد باللغز ما يباين المركب
 ببيان المراد باللغز بتقرينه ما يتبادر وكما يتبعه في كلامه ان
 مشتبه ظاهره بل كان في كلامه ما يتصور من الاشياء **والاشبهه** بتأثيره في الاشياء
 المذكورة فاشارة الى ذلك ايضا بقوله ارادوا ان يخرج بها عن المركب
 التي ذكرها في معناه للغز والمركب الثاني وهو نظام الاشياء في كلامه ايضا
 ان كان لا اشار في كلامه للمركب **فعلينا** ان نحاجب ان نعلم في المنطق كونه
 اعم او اقل من الاستدلال **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ
 ضد الكمال فيكون فيه **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ
 والاولى في اللغز والاشبهه ان **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ
 ما يجب ان يعلم من الاشياء **وكذا** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ
 قد سلك في هذا **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ
 بما اجاب فقال في توجيها النظر **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ
 لا يبعد فرائض لا يعلم فيها **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ
 وهذه اللغز في اللغز **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ
 من هذا دليل على ان **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ **وهو** في بعض النسخ

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, showing dense, flowing characters.

اشارة

[illegible]

انما العلم بالقول
 لا العلم بالعمل
 انما العلم بالقول
 لا العلم بالعمل

لا تكتب ان علم فيه وهو الشجرة
تكتب ان علم فيه وهو الشجرة

فك الشيف

سید الشهدا علیه السلام

وَأَزَالَهُ
وَعَلَى طَبَقٍ
فِيهِ الْكَافُورُ
لَا تَحْزَنُ
الْقَلْبُ وَالْجَنَّةُ
أَنْ لَا يَكُنْ
يَعْلَمُ بِرُكُوزِ
وَلَنْ يَكُنْ
أَنْ لَا يَكُنْ

الفق بين النقي والنقي المسمى المسمى هو الذي يدخل
على النقي على المقيّد مع قيده كما دخل في
النقي هو الذي يدخل على النقي على النقي
نوط لم يحل القيّد بعد من النقي على النقي

وكانت الحارة عذراء
بنت من قسمة الاستخفاف
التي هي في المسحوق
العبدية وهو ان يكون
في اربابها واحد مضيق
وجميعه الرابع الى مكان
للأفان وهو ان يكون
لان الارباب ينفق المدة

من السراج المبرور
 فانه هو الذي
 في القافية
 في القافية

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

ولما بدأ الاستدلال تقدم الشك على نفسه فحصل فيه حجب واضح واستحالته بوجهية
 على ما في بيانها من الكلام في تحقيق وجه الشك على أن كنهه قد في الكفا متعلقا بفتح بعلم الانقياد
 بفتح من عند اعتبار حذف في الكلام اجاب قد ~~هو~~ بان في الكلام مضاعفا
 عند ذوقه اما ما يجب ان يعلم في كتب الفتن واجاب بعض الافاضل عن ان قد في الكفا
 متعلقا بفتح جلب اما ما يجب في حصول الكفاية فلهذا وبهذا بيننا والحققة والاطلاق
 ومنه جوابه قد ~~هو~~ خلاف الكفاية جهة واحدة من تعدد الكفاية وفي كلامه هذا
 الكفاية خلاف الكفاية جهة من تعدد الكفاية وقطع المخرج من الاقرب وتعليل
 ان الابعد ولا يخفى عليك ان اعتبر ان الاستدلال هو الذي هو على ظاهر
 عبارته ان لا في هذا القدر يكفي للحد والاعتناء فانه اراد الجلب لجوابه وفيه الا
 اعتبار ان على ظاهر عبارته فان في حيزه بعد اتمامه وان ارادوه فهو على الراء
 ان في هذه العبارة في اتمام الكفاية فبلايشه لم يكن اصلا
 كلام الشارح بما ذكره وهو ليس بعد ذلك بل بعد الجواب بهذا و
 اعتبر مضاعفا جوابه قد ~~هو~~ بان في هذا الاستدلال ان يكون مقتضى
 الشك في ما يجب ان يعلم في كتب الفتن وليس كما كان الجواب ان يعلم في
 غير ما كتب او لا من كانت به تعليم مع الجواب ان المراد بالوجه
 الوجه في النسخ من جهة اعتبار الاكتمال والاولى في نظر التعليم والتعليم
 بالنسبة الى ما تقدم في الكتاب لا الوجه في المقطع مطلقا والبيان قد

تلفه ۴

لا بد منه

اللا ليو ح ساه

بسم

مسألة إذا روي الأثر عن صاحب الكتاب
من غير أن يثبت له العلم بالكتاب
أو بغيره فإنه لا يجوز الاحتجاج به
في الدلالة على صحة ما في الكتاب
ولا في غيره من الأمور التي لا تتعلق
بالعلم بالكتاب ولا بغيره

بیتنامی

[illegible][illegible]

2011/11/19

و قد ذكره اهل العلوم
 في كتابه ان الكواكب
 احوال الاقنية
 و احوال العلوم
 في كتابه
 مطلقا لكونه
 الواسعة
 في
 احوال العلوم
 و ان علم كذا احوال العلوم
 لا احوال العلوم
 في كتابه
 في كتابه
 في كتابه

والله اعلم بالصواب

[illegible]

الغنى مع عدم الكفاية
المراد عما كان يعلم
الانسان ان يعلم
ما من من ان الكفاية عبارة
عن الفاظ وقد اكمل في
قائمة من الغنى ما قدم
ما يدرك مع ما وقع الاسم
قد ام في علم الاستدراك
قلت الجواب انه محال قدم
على الذي يدعى عند المحقق
وكم علم الغنى كما علمه عدم
ما قدم امام المحقق ما لم يكن
الحق المحقق
الملك كورني

ملفوظات

سید محمد بن علی بن محمد
بن ابی طالب علیه السلام

الحمد لله الذي جعل في قلوبنا
الهدى والبرهان والفرقان
والنور والهدى والفرقان
والنور والهدى والفرقان

هو العلم المختص بدينه
المراد من هذه الآية

الحمد لله الذي جعل في قلوبنا
الهدى والبرهان والفرقان

٥٤
فلسطين والجزيرة

النفوس

وكتبه في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في مدينة القاهرة
 في دار الكتب
 في سنة ١٢٠٠

افضل

7

وَالْمُحْسِنِينَ

16

590/100

21

7

11

137

مال الشارح ٤٢٩

كل ما في كتابه من شئ هو بقدر احتياجه في حقه وطلب
 انبياؤه في الدنيا كونه كونه
 قوله تعالى بالانسان انه مدبر

عبارة الشرح ان الله سبحانه وتعالى لا يخلق الا بالقدرة التي هي في ان الله تعالى
 انظر على وجه التوقف نظرنا في كلام الله تعالى لان الظاهر من قوله ابراهيم
 ربي العلم في نفسه ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة التي هي في ان الله تعالى
 بعبارة الله تعالى وخالقنا لا يخلق الا بالقدرة التي هي في ان الله تعالى
 الشرح ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة التي هي في ان الله تعالى
 كما في هذا الكلام مطلقا مالا في هذه القوة بالامتناع في ان الله تعالى
 ويتبع الخلق كيف لا ولما لا يكون في مقام الصواب نعم استماله
 في مقام الرابع اكثر وغاية اخاوة الخلق لا يلزم ولكن ان كان في الاول
 واستعمل في الاستدلال في هذا الجواب بان لا يكون في عبارة الله تعالى
 الجواب ولا الجواب بل في الواقع سوس هذا ولما قد استدل به هذا في ان الله تعالى
 ساو كماله في اوله في منعه عما هو الا من كلام الله تعالى في الجواب بل
 فان منعه في ان الله تعالى في هذا الجواب في هذا الجواب بل في
 ان قوله لا بد من تصور به رسمه ان اراد به التصور به رسمه فان لا بد من
 كماله لا يتم التوقيف او المقصد بيان سبب ابراهيم في هذا الرسم في منتهى الكلام و
 ان اراد به التصور بهذا الرسم فلان لم يتصور العلم بهذا الرسم لا يمنع التوقف
 في وجه البصيرة فان ابراهيم في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 الوجهين تفاوت في البناء على فلا في ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة التي هي في ان الله تعالى

الشرح

التفاوت

التفاوت في كيفية لا في كتابه بل في ان الله تعالى في ان الله تعالى
 الحق او في القوة في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 من كونه في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 لا يخلق الا بالقدرة التي هي في ان الله تعالى
 النوعية في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 مما هي من حكمه ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 بهذا الكلام من هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 من الوجه الا ان لا يكون في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 عليه الشرح في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 ولما قد استدل به هذا في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 عليه الشرح مطلقا الا في قوله والاولى بيان وجه التوقف الذي في ان الله تعالى
 بران في الالة ونسبته في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 او في وجه البصيرة او في وجه البصيرة في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 على بيان الخلق كما سبب في وجه البصيرة في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 اما القربى الاله على ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 برما يتوقف عليه الشرح اما مطلقا او في وجه البصيرة في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 فلا في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في

لقد

الوجه

واحدة

لما لا يكون في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 في وجه البصيرة في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في
 في وجه البصيرة في ان الله تعالى في هذا الجواب بل في هذا الجواب بل في

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, written in dark ink on aged paper.

تونس الشريف المصنف بعد
عليه السلام

اما المشبهين

قوله على ما بينه
الاسماء
على ما بينه

عش

ثبت بحسب العرف ان الشئ في حقيقة العلم باا اعتقاد ترتيب قايده لا يقتضيه
 في الواقع بالنظر الى حقيقة بعد ثبت كون اوله بوزن قايده لا يقتضيه ترتيبا وان ترتيب
 بحسب الواقع قايده مقتضى حقيقة بعد اعتقاده باا كونه في حاشية شدة الثاني عدم
 الترتيب اما بحسب العلم باا لا يقتضيه ترتيب الثانية العلم باا حقيقة ترتيب
 مقتضى حقيقة حال لا يقتضيه ترتيبا بالنظر الى حقيقة بعد ثبت كون اوله بوزن قايده لا يقتضيه
 ترتيبا او مقتضى حقيقة في حقيقة وان كان ما اعتقد ترتيب عليه مقتضاه في اعتقاده حقيقة
 في حقيقة بحسب الاعتقاد ان العلم بالواقع مقتضاه في حقيقة العلم باا كونه في حاشية شدة الثاني عدم
 الترتيب بحسب العلم باا لا يقتضيه ترتيب الثانية العلم باا حقيقة ترتيب
 مقتضى حقيقة حال لا يقتضيه ترتيبا بالنظر الى حقيقة بعد ثبت كون اوله بوزن قايده لا يقتضيه
 ترتيبا او مقتضى حقيقة في حقيقة وان كان ما اعتقد ترتيب عليه مقتضاه في اعتقاده حقيقة
 في حقيقة بحسب الاعتقاد ان العلم بالواقع مقتضاه في حقيقة العلم باا كونه في حاشية شدة الثاني عدم
 الترتيب بحسب العلم باا لا يقتضيه ترتيب الثانية العلم باا حقيقة ترتيب
 مقتضى حقيقة حال لا يقتضيه ترتيبا بالنظر الى حقيقة بعد ثبت كون اوله بوزن قايده لا يقتضيه
 ترتيبا او مقتضى حقيقة في حقيقة وان كان ما اعتقد ترتيب عليه مقتضاه في اعتقاده حقيقة
 في حقيقة بحسب الاعتقاد ان العلم بالواقع مقتضاه في حقيقة العلم باا كونه في حاشية شدة الثاني عدم

الوزع عيشا

۷۵

۵۶۴

المستفيدة

والتا قار في نظره لانه يحسبه بنى ابطيه
على اعتقاد ولا يبعد عت

بالتفصيل

و اما بحسب الاربع والواقي فان لا يتبين
عليه في الواقي احوال او يتبين على
يعتد بها انظر اليه

العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة بل هو مجرد
 حقيقة وحيث قد يكون له حقيقة ثابتة او لا
 انه ان اراد ان يطلب على ان يعتقد ان ذلك العلم ثابتة
 على ان يكون له حقيقة ثابتة لا يمكن ان يكون له حقيقة
 وكيف لا يكون له حقيقة ثابتة لان العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة
 يعتقد ان الشيء الخارج ثابتة على ان يكون له حقيقة ثابتة
 عليه حق وفي بعض النسخ وان يعتقد ان العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة
 الايمان ان العلم عليه والحق بالحق ان العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة
 الحقيقة ثابتة في نفسه وان يعتقد ان العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة
 حقا في هذا الاعتقاد لا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة بل هو مجرد
 الحق وانما هو لا يتوقف على العلم لا يتوقف على الحقيقة ثابتة
 وهذا لا يتوقف على الحقيقة ثابتة ولا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة
قوله لان الحقيقة والبصيرة قد يكونان بصورة برسم
 كلامه هو على ما ذكره في كتابه في الحقيقة ثابتة
 هو كونه حقيقة وكل علم على الطالب فليس عليه وطعامه
 بل هو على انه حقيقة برسم العلم لا يتوقف على العلم
 من التعريف الرسمى بل هو حقيقة ثابتة في العلم لا يتوقف على العلم

لان هذا التعريف حقيقة ثابتة في العلم
 الموضوع او الحقيقة ثابتة في العلم
 له حقيقة ثابتة في العلم

بالمعنى

بالمعنى

باللام العرفي وانما ما ذهب اليه في العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة
 حاصل من التعريف الرسمى فالحقيقة ثابتة في العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة
 حقيقة لا اصل وهذا العلم لا يتوقف على العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة
 والوجه الاول صحة مطلق في الاول لا وجه **قوله** وقد حقتا بان تعريف العلم لا يمكن
 ان يكون له حقيقة ثابتة في العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة
 ثلثة اشياء اولها ان العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة في العلم
 فالاولى كما سبق بيانها وثانيها ان العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة في العلم
 وذلك قد تقرر بتعليقه حيث قال لو لم يعلم في الحقيقة العلم والحق من
 لكان عليه علم ولم يعلم لو لم يعلم في الحقيقة العلم والحق من
 وثالثها ان العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة في العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة
 التصور بوجه ما وببرسمه والتقدم في الحقيقة ما وبما هو ثابتة
 في الواقع من كونه ان حقيقة كل البصيرة من كونه في الحقيقة ما وبما هو ثابتة
 والتقدم في الحقيقة ما وببرسمه والتقدم في الحقيقة ما وبما هو ثابتة
 التقدم في الحقيقة ما وببرسمه والتقدم في الحقيقة ما وبما هو ثابتة
 انما العلم انه تجوز ان يكون له حقيقة ثابتة في العلم لا يمكن ان يكون له حقيقة ثابتة
 وبيان الحاجة للتصور بوجه ما والتقدم في الحقيقة ما وبما هو ثابتة

[A page from a manuscript showing several lines of text written in Hebrew script, slanted downwards. The text is partially obscured by a large, dark, irregular stain or shadow in the center.]

سید محمد بن سید اسماعیل
 بنیادهای و سوره در هر یک از سوره که لم یکن
 من اجله که در هر یک از سوره که لم یکن
 و در این وقت که در هر یک از سوره که لم یکن
 احوال و سوره که لم یکن
 بنیادهای و سوره که لم یکن
 و در این وقت که در هر یک از سوره که لم یکن
 احوال و سوره که لم یکن

[illegible]

ميجورة في الطرد والبيات
كلما وبعضا ولالة النفي

[illegible]

لما صرنا

زینک

الاعمال

[illegible][illegible]

حيث مال
 كنه في رثا
 على الله ان
 اورده في حوراة

حيث مال
 انكسرت ان كجا
 جار عليه
 بوجوه حوراة

حيث نيلت
 واثما حرا
 ما سببت اليه
 فدر حوراة

این بیان از جلال مرید

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
 المومنين بآياته
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
 المومنين بآياته

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله
 اللهم صل على محمد
 وآل محمد
 وسلم

لیکھنے والے کا نام

عبدالمجيد

三

۱۱۵
بسم الله الرحمن الرحيم

في التسليم

وایمن

کتابینا اس پر

لا ان يظنوا الا انهم قد وجدوا
 انهم قد وجدوا ولا يظنوا
 انهم قد وجدوا ولا يظنوا
 انهم قد وجدوا ولا يظنوا

[illegible]

لا ذكره لانه

فتوقف بيان الحاجة على لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
رجوع الى التفسير فيكون ان هذه المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن

لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
رجوع الى التفسير فيكون ان هذه المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن

لا يتصور في ذاته لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
رجوع الى التفسير فيكون ان هذه المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن

لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
رجوع الى التفسير فيكون ان هذه المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن

لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
رجوع الى التفسير فيكون ان هذه المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن

الذاتية

مع البحث الاول فانه قد ثبت لو جاز ان يكون ما لا يتصور في ذاته
مستغنى عن بيان الحاجة الى ما لا يتصور في ذاته
الشروط التي لا يتصور في ذاته ما لا يتصور في ذاته
الموضوعات وما لا يتصور في ذاته ما لا يتصور في ذاته
في ان ذكره مع الاول لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن

لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
رجوع الى التفسير فيكون ان هذه المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن
ان يقال فيه على ما في المقدمة لا يوجب تصور به على ما في المقدمة ما يمكن

الذاتية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

13

نیز

五

[illegible]

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

[illegible]

القصور النفس
 من النفس التي طاعت
 القصور النفس
 من النفس التي طاعت

خذ العلم
 من الكفر
 العلم هو
 ديارنا
 بغير العلم
 فان علمنا
 لا يكون
 الا بغير العلم
 فان علمنا
 لا يكون
 الا بغير العلم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

جانب بجا در الباصره
الانسان
التقسيم
الذي يعينه اوردك
المرئ في جانب
تجارب الباصره
والتجارب

...

۱۲۳۴

باب فیہ الحکام
والتقصیر

1875

۱۸۰۰
 ۱۸۰۱

21/11/23

قول يا بنيتي الى الامور المحمديّة انما هي جمعة
 وهو انما هي في غاية الغنى والوفور في انفسنا
 له فذا في الحق فاحرم قعودكم في ان
 او المعنى ان العقولات قد يكون لذكرها
 مدخل في المحرمات فذا تترك صدق

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

ضمیمہ

24

Handwritten notes in Urdu script.

اسکے

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

من الناحية المتفق والمفهوم
أولاً ثانياً بصر رجوع الظن إلى
الاجابة ان يعود إلى الصور فقط

[illegible]

১৯৩৭
 ১৯৩৮
 ১৯৩৯
 ১৯৪০

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in dark ink on aged paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
الذي كنا في الشك
منه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

فان قلت
التبكيان هما صلان
على قدر ما تحيط به قوت
العلمه رضى النفس
فلا مد فخره الفخره
قلت انما منه
ان لا توفى العلم مع
الافاق بما لا يلائم
منهم و هو الزيادة
معلومه على كماله

تقریر

[illegible]

۱۵
 الفاتحة
 الحمد لله رب العالمين
 الرحمن الرحيم
 مالك يوم الدين
 اهدنا الصراط المستقيم
 الصراط الذي لا نولج
 في الغنى ولا الفقر
 الا بقدر حاجتنا
 الى ربنا
 اللهم صل على محمد
 وآل محمد
 وسلم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

الى المصطفى
والشرف

[illegible]

ای عطر النفس

1

المكتبة العامة
الكتاب رقم ١٠٠٠
والكتاب رقم ١٠٠١
والكتاب رقم ١٠٠٢

61

[illegible]

معلم الطائفة والشيخة الموقر
الشيخ الموقر الميرزا محمد
علي بن الميرزا محمد
علي بن الميرزا محمد
علي بن الميرزا محمد
علي بن الميرزا محمد
علي بن الميرزا محمد
علي بن الميرزا محمد

الشيخ الشافعي في كتابه في القضاة مع قوله
لا يقبله القاضي الا اذا كان من قضاة اهل
الدين في قوله هذا الا انما من القضاة
الذين هم من قضاة اهل الدين في قوله

[illegible]

[illegible]

4
2-10-11

الامام فكل ما اصاب النفس الا دراك كما سبق وسبقنا في قوله في قوله
 الامام في المخلصا كلف كعه تقسيم العلم الى الادراك لا امور اربعة والادراك
 غيره منطبق على مذهب الامام وايضا صدق التقسيم الاخر على الفقه ودرك
 منه للتقسيم المستعمل كونه شيئا تقاسما منه بعينه وبجواب من الاستدلال
 ان ادراكه في العلم ان ادراك تقسيم العلم تقسيمي منطبقا على مذهب
 الامام في الصدور والصدور في علم العلم اما ان كعه ادراكا لا امور اربعة في الواقع
 لا يتركه لان الادراك الذي هو الحكم فهو بمرئته كنه ادراك في الواقع في علمه
 فكله في كنه ادراك لا امور اربعة في الواقع وان لم يكن بمرئته كنه كنه في العلم
 هذا مذهب كنه التقسيم على وجه كنه غير ما هو الصدور والصدور في علمه هو الادراك
 لا امور اربعة والادراك الذي هو غير ذلك في الواقع وان لم يكن الامام كنه
 وفيه التقسيم على هذا الوجه كنه منطبقا على مذهب فافان وبقا جدا وبجواب
 عن الكتاب في التقسيم ان ما صدق عليه العلم اما ان كعه شيئا صدق عليه
 العلم وكعه ادراك لا امور اربعة واما ان كعه شيئا صدق عليه العلم وكعه
 ادراكا غير ذلك الادراك كنه كور وانه لم يصدق في شيئين من التقسيمين على الفقه
 وهو ظاهر وكذا ان جواب بان المراد بالغير للباين ومنهم من تدبرهم وروى
 كنه على التقسيم على مذهب كنه وايضا وجاب عنه بالجواب الذي ذكرناه
 في كتابنا وارتفع خبر بان هذه النواحي في غاية الضعف لان التقسيم وان كان ادراكا كنه

74

هذا هو المقصود من الكلام في هذا الباب

على انما هو من سبيل الحق في كل واحد من هذه الاشياء من حيث هو
 وليس بشيء لان الفرد من جهة تحت القضا بالكلية وانما هو من حيث
 الحقيقة والحق ان الفرد من جهة تحت القضا بالكلية وانما هو من حيث
 الحطب الخواص من حيث الحقيقة في باب التصورات لا يتبادر منها
 الا انهم الا ما هو من حيث الحقيقة في باب التصورات لا يتبادر منها
ف ومنه كذا في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 لا الوجود في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 لكان او لا كان في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 واما ثلث فلان من لزوم السبيل من التفسير والاعتبار في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 انما يدرك عليه وهذا انما يدرك عليه في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 المقصود من هذا الكلام في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 ان كان عبارة عن التصور مع كل شيء في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 مع كل شيء في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 اما اذا كان عبارة عن التصور مع كل شيء في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 من الواضح في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 من سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 مع كل شيء في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون

الارادة

الارادة غير لازمة وان اراد به من سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 فالجواب عن الكبر من التصور والعقد الذي يباين به لا بد من ان يكون تصور كما هو في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 الواحد من وجوه هذه المسئلة ان الارادة بالتصوير في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 لا يتصور فيها كذا في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 ما ذكره وهو الجواب عن الكبر في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 لزوم من كل هذا في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 فالجواب عن كذا في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 الشهور كما في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 ولا ينفرد في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 وجه الرفع من ان هذا في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 من التفسير في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 من سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 بل في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 لا يظهر في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 مثال السقف في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون
 وهو الزو في سبيل ما لا يمكن ان يكون في سبيل ما لا يمكن ان يكون

قلت لوجهين احدهما هو
 الثاني الاكتفاء بالقدو
 الواجب الكافي
 ان المركب من شي ومما يباين به
 قد يكون بحيث لا يصدق عليه
 ذلك الشيء كالمركب من السقف والجد

لا ان يكون مستوطا بالتصور وان يكون حركيا منه وكلام المفسر لا يحل ان يكون مستوطا بالتصور
 بل هو بطلانهم انبى لان المقصود انما يعلم من كلامهم **تقسيم** لا ان
 اراد بطلانهم مجرد وجوب التقسيم فلا حجة في عدم دلالة عليه وان اراد به ما
 يشاء وربما وظيفته كما يدعى عليه فله مع انهم بطلانهم مستصور مرادوا العلم فيه
 عليه ان كلام المفسر ايضا يدل على الاشتراك لان العبارة المذكورة في التفسير
 يدل على ان لغة التصور موضوعا بازاء التصور انه ينقسم مطلقا كما ان تعريف مطلق التصور
 على وجه تعريف العلم يدل عليه ايضا مع انه يطلق لغة التصور في مواضع من كتاب
 على ما يتبادر بالانفصال من قوله قد جرت العادة بان يسمى هذا التصور قول
 من رعاوا وهو هذا التصور في وجه من وجه قوله التصور مقدم على العلم بما يجب ومنه
 قوله كما تصدق لا بد فيه من ثلث تصورات **فوقه** ^{المعنى} وقوله ^{المعنى} وانما كلام المفسر
 فلا يفتقر الا ان يكون التصور معنى واحدا ان اراد بطلان المفسر مجرد التفسير في
 كنه لا يفتقر كما عرفت وان اراد به التفسير مع غيره فمحم وكذلك قوله اما ان التصور
 يطلق على ما يتبادر بالانفصال في اللغة **ففيه** ^{المعنى} ^{المعنى} وهذه الاشياء التي ينفذ في الاثر
 عن التفسير المستودع ان اراد به انه فاعلم على وجه مراد القوم من التفسير
 فهو مسلم كني ذلك الاندفاع لا يقدح في طرد المفسر لان الباحث له على العمل
 وروا الاشارة الى ما في التفسير كما عرفت غير مرة وان ارادوا بها انه فاعلم
 على ظاهره فان دفاع الاعتراض الاول يتم وقوله وانما انما فاعلم على انفسهم للتصوير

هو الجواب الاول **قولهم** واستشرنا الشيخين بتقيف على مذهب كما كانا قد علمنا
انه قد وانه قد لا يسمع الا على مذهب الامام لان الشيخين في انذارنا انما اعتبرنا لكم و
عدمه في التفتيش وانه لا يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام
كأنه في فلا يقيم قوله قد سمعنا واستشرنا الشيخين بتقيف على مذهب كما كان
والجواب ان معناه اعتباركم بعدمه في طعن التفتيش وانه لا يسمع الا على مذهب الامام
والذي يترتب عليه ان لا يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام
الشهود لكم فقط او تصور مع كلام قالوا **قولهم** ان جواب الامام في هذا ان كان
يخبره ودفعة على كلام القوم وعله على جواب الامام في هذا ان كان
يخبره ايمانهم انما يتخذوا العبارة من هذا المذهب وان كان قد وردوا الاعتراض ان كان
كلام المذهب حتى تجاب عنه بهذا الجواب وقد سبوا اليه في انذارنا واما على جواب
كل الامور انما هي الساعين لا يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام
لانهم في هذا المذهب انما يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام
على ما لا بد منه هذا الجواب ولا جواب آخر اذ لا يمكن ان يسمع الا على مذهب الامام
مما قبله في الجواب والمعتبر في التفتيش ان لا يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام
جوابا عن الاعتراض ان كان لا يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام
ان لا يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام
مما قبله في الجواب والمعتبر في التفتيش ان لا يسمع الا على مذهب الامام بل لا يسمع الا على مذهب الامام

الاسم

ان عدم الحكم معتبر في التصديق شرط او شرط وهو ضلوك الواقع **في هذا** هو
 التحقيق الذي افاده الشارح في شرحه للمطالع الموع من هذا الكلام والمطلوب
 من هذا الاعلام صرف التشييع بقرينة ما اوردته من التوزيع في قوله فمن شئ
 عليه في امثال هذه المواضع ووجهه على ما طنه ان هذا الكلام لم يصدر منه علم
 جبرلي ما هو في هذا الجواب من اطلاق لا بما هو جوابه انما عن الدليل كيف قد
 رد الاول ان ثبت انما في شرحه للمطالع وهذا الشرع متاخر عنه في الواقع
 وانما ورد الجواب الردود لان التوثيق لا فهم المقيد هو الموع وانا اقول ما
 يطنه قد سكره لا بد في التشييع اذ الاثبات بكلام كان في موضع الجواب
 مع العلم بالفق والعدول عن مناج الرشاد الذي هو الجواب انما عن الفقه
 اتيح واشتغ في غرض التوثيق لا فهم المبتدئ خصوصاً عن المعلم المستفي
 غرض فاسد لانه افي والله لا يجب الفقه **قال شارح** في جواب هذا
 الاعراض والمطالع ان الطصور الذي في هو العلم والقصور اما ان يعتبر
 اعراض عليه بان فيه تقسيم الشئ لا لفقه ولا غيره لان القصور لا شرط
 شئ وهو مطلق وهو العلم الذي هو المقسم وايضا فيه قسم الشئ قسم
 له لان القصور شرط شئ وشرط لا شئ قسمان من القصور لا بشرط شئ
 وقد جعلها في التقسيم تبين له والجواب انه ذكر ان القصور قد يقيد
 بعدمها ولا يقيد شئ منها والا فلا مندرجان تحت الثالث انذار نوعان

نوعان منها تبين تحت العلم وليس المراد من ذلك تقسيم القصور وقبول
 الا قسم له بل بيان ان له اعتبارا تحت ثلثه وهذا كما يقال لما بينه قد يقيد
 مخلوط وقد يقيد مشروط بشرط لا شئ وقد لا يقيد لا بشرط شئ معها وما
 ذكره بعض لا يمتثل في الجواب من ان المراد ما يطلق عليه لفظ الحضم الزم
 والا لزم تقسيم الشئ لا لفقه ولا غيره فلا بد في اشتباهه بتمامه لها اشتباه
 قسم الشئ قسمه **قال شارح** البديهي بهذا المعنى وادف الضرورة المقابل
 لنظري اعلم ان للضرورة معنيين ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب هو بهذا
 المعنى مقابل لنظري والبديهي بهذا المعنى وادف له واما بينهما ما لا بد منه
 اعم من ان يكون بديهي او غيره يقال هذا ضروري اي شئ لا بد منه وهو بهذا
 المعنى لا يقبل النظري بل اعم منه من وجه والبديهي لا يردفه وقد يطلق البديهي
 على المقدمات الاوتية وهي التي يكون لصورته اطرافها كافية في جزم
 الذهن بالضرورة بينهما وهو بهذا المعنى كقبول التصديقات وبالمنع الاول
 يعبرها وغيرهما من التصورات والمراد به هنا هو المعنى الاول انما والالم يتم
 البرهان على امتناع كسبية التصديقات كلها ولم يخبر الموصول في التصديق
 في الحجة كذا ان يكون الموصول اليه في الطرس والتجربة او التواتر لا غير ذلك
 فان الحدس والتواتر وغيرهما داخله فيما يقابل البديهي واما ما
 قد سكره لبيان ان للبديهي معنيين وهو ما جحد المعنيين وادف للضرورة

المقبل للنظري وبالمنع الآخر وادف للكل دون الضرر لان المقصود كنه
 قد ضرر الضرري بما فيه الكفاية فثبت اشتباهه ان البديهي قد يطلق
 على التصديق الكافي وعلى ما يرادف الضرر في فهم ان التصديق المندرج
 في البديهي المرادف للضرر في مفعله ضرر به البديهي المرادف للكل ولو
 اصطلاح على ذلك كان باطلا لما قلنا من عدم تمام البرهان وعدم التضارو
 ما ذكرت من التقوية من اشتباهه المذكور في حاشية شرح المطالع **قوله**
 وليس الكل من كل منهما بديهي اذ رج لفظ الكل لانه لا ينتج ما هو المطلوب
 وهو بل البعض من كل منهما بديهي والبعض الآخر نظري والا لا ينتج بل البعض
 من مجموع التصورات والتصديقات بديهي والبعض الآخر نظري وهذا ليس
 بباطل وسبب بانه والكل في الموضوعات افرادي الاول شخصه والثاني نوعي اللام
 للعدد الخارجي كما ان اضافته الى الواحد كذلك وكلمة من في حاشية تبعية في
 الاول وفي اما ابتداءية واما تبعية وشبهته انه ليس احد من التصورات و
 التصديقات فردا من كل منهما بديهي فحقا حمل الكلام على التوزيع فثاقل واعلم
 ان مقصوده في هذا المقام اثبات كل واحد منهما موجه جزئية اثنان منها بالنسبة
 الى التصور واما بعض التصورات بديهي وبعضها نظري واثنان منها بالنسبة
 الى التصديق واما بعض التصديقات بديهي وبعضها نظري وذلك الاثنان
 لا يتصور حاشية الاخر في حال وهي بالنسبة الى كل شيء بديهي كنه ونظر به كنه

كل منهما هو حاله

كنه و بديهي بعضه مع نظرية بعضه ثم رفع الاثنان منها لغير الثالث
 نفسه وليس الكل من كل منهما بديهي اذ رفع لموجبين كليتين احدهما بالنسبة
 الى التصور والثاني بالنسبة الى التصديق وقوله ولا نظرية بديهي لموجبين
 كليتين اذ يبين كذلك فلماذا فسر ان رفع قوله وليس الكل به نفسه وليس
 كل واحد بكونه رفعا لا يوجب الكلي لان الكل في الايجاب الكلي بمعنى كل واحد وما
 سيذكره من قوله كانه قال ليس جميع التصورات بديهي اذ فثاقل ما كل
 الكلام وحصل المرام لا مفهومه الصريح في هذا المقام والقول ان تصورات
 بديهي تصوراتا بالوجه يحصل من الاجتنان لا بكل وجه ولا بالكنه وما ذكره من
 تعريف البديهي والنظري كتحديد الدعوى في الخصوص في البرهان وهو انه
 في التعريف اذا كان طرفا الدعوى او احدهما غير ظاهر البيان **قوله** لا اشكال
 تعريف البديهي والنظري من التصورات في تعريف فسمى التصور من البديهي والنظري
 ايضا اشكال لان تصور النسبة **قوله** اذا كان بديهي وكان تصوراتها او
 احدى نظري كان تصورات بديهي مع انه يصديق عليه انه الذي يتوقف حصوله
 على نظره وكسب التصديق انه لا يتوقف حصوله على نظره وكسب فلا يكون الاول
 مانعا والثاني جامعا في تعريف تسمية ايضا اشكال كما في التصديق والوجوب
 انك قد عرفت ان تصور النسبة ليس في حد ذاته بديهي ولا نظري بل بديهي
 تابعة بديهي نظرية ونظرية تابعة لنظرية اذ نظرية احدهما فلا يتصور تصور

النسبة بينهما نظرية احد الطرفين او كليهما فلا شك ان في الكلام نوع ثابت
 كما عرفت بقا واذا جعل التصديق عبارة عن مجموع المركب كما هو مذهب
 الامام فوي هذا الاشكال اجاب عن هذا الاشكال الواحد على قوله الامام في شرح
 المطالع بان مثل هذا التصديق نظري على مذهب الامام كما انه بدعي على مذهب
 الحكميم فلا شك ان شئ من التوفيق على كل من المذهبين والتصديق المأثرون
 بهما عنده اذا كان مجموع احواله الاربعه بهما ومن ههنا تراه في كتبه الحكيمه
 يستدل ببداية التصديقات كلها على بداية التصورات هذا كلامه وما شئت من
 الامام انه ذهب الى بداية جميع التصورات فذلك تشكيك منه وليس له بطلان فاجابة
 لا ما قيل ان المراد بما هو مذهب الامام هو ان التصديق مركب لا خصوصية مذهب
 وهو ترك التصديق مع بداية التصورات واعلم انه برده على هذا التقسيم اعني تقسيم العلم
 الى الفروي والنظري اشكال يمكن ايقاؤه في كل تقسيم بادلة بغيره فانوض له
 ولدفعه بجديك نفعا جليلا وهو ان مورد القسمة العلم لان الكلام في تقسيمه
 كل علم اما ضروري او نظري كما ذكرتم من تقسيم العلم اليه ما هو صحيح هذا التقسيم
 الحقيقي الذي ادعيتوه لانتج القياس ان مورد القسمة ما نظري او ضروري
 كان ضروريا لا يصح تقسيمه لا النظري وان كان نظريا لا يصح تقسيمه الى الفروي والجزئي
 ان قولك مورد القسمة علم ان اردت به مورد القسمة فرد من افرادها فلا ينبغي
 كذلك وان اردت به مفهوم العلم فتم لكن المراد بالعلم في قولك كل علم اما ضروري

او نظري فرد العلم وما صدق هو عليه فلا يكون الا وسط مكررا وسبعا اذا لم يكن
 الا وسط مكررا لم يكن القياس متجاها **فكان** ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا وحاصل
 هذا الكلام ان المعنى في قوله لا جملنا شيا بقوله لا احتج الى نظر والنظر
 من المفرد ولا دلالة للعلم على الخاص فاحتج بهذا القية لوجهه فوجه
 بعض الافاضل بان الجمل ان القسم لا جمل طرح لا نظر ولا جمل غير
 فخرج اليه الا ان المتبادر عند الاطلاق الجمل المخرج لا النظرة لانه الفرد الكامل
 والكل عند الاطلاق يتبادر منه الفرد الكامل وانما قال لانه الفرد الكامل لان
 عداه بالنسبة اليه كانه ليس بجمل لا هذا انما قد سره بقوله كان ما كان
 في نظر معلوم لنا واما اذا كان كذلك فاذا دخل الشيء عليه يكون نقبا للجمل المخرج لا
 النظر والجمل المخرج اليه وفي المذموم يدل على نفي اللازم فنفي الجمل المخرج يدل على
 نفي الاحتياج وهو المطاعلم ان مقصوده قد سره من قوله هذا النظر واورد
 على هذه العبارة دفع ما ذكره ^{سعد الدين} كانه في شرحه للرسالة من قوله لو كان كل واحد
 من التصورات والتصديقات بهما لما كان شئ من الشيا جملنا لانه لا يمتنع ان يخرج
 في تحصيل شئ من التصورات والتصديقات لا نظر وكذا ذكر المصنف شرح الكشف
 لا بد عليه الاخره ان البداة لا شيا الجملانية ولا يجب الحصول هذا الكلام وان
 جدير بان ما ذكره قد سره في جواب الكلام لا يلزم كلام الشارح ولا تقسيم من قبله لانه قد
 قال بعد هذا الاخره ان الصواب ان يقال لو كان مقصوده ما ذكره قد سره فقال

وهو المسمى بالعلم

والأول لم يقل فالصواب فلا يستقيم ما ذكره من الجواب **فوجه** وقد جمع ههنا الصواب
القصور والتقدم في جميع في مقام في النظرية بين القسمين في الدعوى والبيان
كما جمع في تفهيم في البديهة بينهما وبينها والموت بيان حال كل واحد منهما على حدة فوجه
القصور في العبارة نظراً لاداء الموت لثبوتها قد سيج والفرق من التوضيح في
المقامين دفع ما أورده على كلام المص من ان هذا لا يفيده مطلوبه الذي هو
بداية البعض من كل منهما ونظرية البعض بل يفتيد بداية البعض من مجموعهما
ونظرية البعض منه وليس مطلوب. وقد نشأ هذا السؤال من الغفلة عن لفظة الكل
التي تلي او محلة على الافراد وقد عرفت ان فائدة ايرادها في دفع هذا السؤال فيما
ذكر قد سيج من الموت بيان حال كل واحد منهما على حدة مناقشة وهي ان اراد
ان الموت بيان الحال التي تلي لكل من القسمين في حد ذاته مع قطع النظر عن الآخرة لا الحال
التي تلي له في الآخرة وبما حفظته فقد فعله المص رحمه الله وعبارة واقية بأداء الموت
سلا وقصور وادراج لفظ كل بهذا التوضيح كما عرفت وان اراد به ان الموت بيان
حال كل على حدة كما يدل عليه **فوجه** قد سيج الى ليس كل واحد من هذه التصورات
نظراً بالحق فلام ان الموت هذا يكون عبارة فاقرة عن هذا الموت فيخرج بالبيان الثبوت
في عدم ارتكابه. هذا الموت والتوضيح من القول هذا دفع الاعتراض عن المص بان كلامه
لا ينتج المطلوب هذا التوضيح حاصل بان يقال الموت بيان الحال التي تلي لكل على حدة في
حد ذاته مع عدم قصوره في كلامه وهذا يظهر فائدة ادرج لفظ كل التي تلي وعمل

وعلى ما اضار به قد سيج يكون كلامه فاحصر عن اداء الموت وقد يكون لفظ كل
مستدركاً على **فوجه** بطريق الدور والتس في الشارح في توقف الدور
هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة اعم قبل هذا التوقف انه غير مانع
لصدقه على ما يتوقف الشيء بجملة على ما يتوقف عليه بجملة اعم وعلى توقف
الشيء في زمان على ما يتوقف عليه في زمان آخر فلا بد من اعتبار ترتيب
بجملة واحدة في زمان واحد ولكن ان يدفع الاول بان ضمة عليه راجع
الى الشيء الموقوف واذا اختلف الجهة كان الموقوف والموقوف حقيقة
هما الجسمان فلم يكن الموقوف والموقوف عليه شيئاً واحداً او علم ان ههنا
مناقشة ظاهرة وهي ان الله والموقف ههنا هو الاول اللازم الذي حكم
عليه بطلانه وهو دور قد في لا مطلق الدور الذي من جملة دور معينة
او هو غير بط مطلق واذا كان كذلك لا يكون التوقف ما يغادره في ذلك والمعية
فيه فلا بد من تقييد التوقف بالتقدم بان يقال هو توقف الشيء على ما يتوقف
تقدم الاسم ان يقال المتبادر من التوقف ما يكون بطريق التوقف محل الدور
اللازم الساطع على التقدم والدور المعروف على المعروف المطلق بعينه
البعيد في هذا المقام والمراد بقوله بمرتبة او بمراتب منه على ما ذهب اليه قد سيج
بمرتبة في التوقف او بمراتب فيه اي يتوقف واحد او بتوقفات والاول
يقضي عدم الواسطة واسكن وجودها وعلى هذا فوجه بمرتبة او بمراتب التفاضل

للتوقف الاول انك او الاعم او اللازم منها و هو توقف الشيء على نفسه وعلى
كل تقدير فان كان هذا الاشارة لا توقف الدور المضمر والمضمر فيه
اشكال ما على الاول انك والثالث فلدخول الدور المضمر في توقف المصريح
الذي هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة لان في الدور المضمر يكون
يكون التوقف الاول بلا واسطة والثاني ويجوز العكس اما على الرابع فليعلم
صدق توقف الدور على المصريح اصلا اذ فيه توقف الشيء على نفسه غير متعين
كما سبصر به قد سبق فيما بعد من فقه اذ كان الدور بمرتبة اه ولو حمل
فقه بمرتبة على عدم الواسطة او بمراتب على وجودها كما ذهب اليه بعض المتأخرين
لانه في هذا الاشكال لا خبر وان كان هذا القبط الدور وحصره في تسمية الاشارة
لا توقف المصريح والمضمر فلا اشكال فيه على شيء من التقادير الاربع المذكورة
على ما ذهب اليه المتأخرين في تفسير فقه بمرتبة او بمراتب كما عرفت وعلى
ما ذهب اليه قد سبق في تفسير فقه في تفسير الاشكال على التقديم الرابع فقط ثم
قال رحمه الله التسلسل هو ترتيب امور غير متساوية اه المراد بترتيبها ان يكون كل
منها مسبوقا بشئ منها وهو بهذا المعنى والا اعتبار تسلسل في العليل او سبق و
هو بهذا الاعتبار في المعلول والاول في حال عند الحكم دون اشكال والتوقف
منطبق على كلا التقديرين ففقه خلل في هذا المقام اذ الحق بالتعريف ههنا كما قلنا
في الدور هو التسلسل اللازم الذي حكم عليها بانه في الكلام الا ان يقال هذا الكلام

مسوق على مذهب الشكاس القائلين بسبغالة كل منها لكن لا يكون هذا القول
ملايا للفن اذ هو مما دونه الحكم **فقلت** جاز ان يكون جميع التصورات نظرية
اي هذا الكلام سند لمنح الملازمة التي ادعيت بين نظرية الكل وحصول الدور والنسب
وحمل هذا الجواب اما لزوم الدور او التسلسل لنظرية الكل لم لا يجوز انتم سلسل
اكتساب التصورات التصديق وبهذا في جواب التصديق ولما كان السند بالمنع
على الملازمة وكان البطلان السند لما في ما قلنا في اثبات على المقدمة المنعومة
هذا البرهان المشتمل على الملازمة التي منها موقوف على امتناع اكتساب التصورات
من التصديقات وبالعكس اشارة لا بطلان السند قائم هذا الامتناع الذي يطلو السند
المذكور ثم هذا الكلام الذي هو البرهان والا فلا **فقلت** مع ان البيان في التصورات يتم بمرور
اي اثبات المقدمة المنعومة التي هي الملازمة المذكورة في جواب التصورات مع تسليم السند المذكور
فقلت على تقدير ان يكون جميع التصورات اعم من جهة فقلت ان نقض تفصيلي يمنع
لمقدمة معينة هي الملازمة وهذا الكلام نقض اجمالا لا توصل فيه لمقدمة معينة من مقدمة
السند ومعناه ان ذلك كجميع مقدمة ليس بصحيح وحاصله ان فيه خللا وبين الخلل
انه لو كان صحيحا لزم المحال الذي هو الدور او النسب يمكن الجواب عن هذا النقض
ان الجوابين احدهما بالنقض بالاجمال الآفة بان يقال بطلان هذا كجميع مقدمة ليس بصحيح
لزوم الدور او النسب **فقلت** بانها بالنقض التفصيلي ومنع مقدمة معينة هي ههنا الملازمة
بان يقال لزم لزوم الدور او النسب على تقدير صحة المقدمة بانها كيف والكل امور

معلومة لا يشك في ذلك ولا كان الوجه الاول من الجواب غير مانع له في هذا المقام او
 هو بعد اثبات الدعوى وبيان ان الكل ليس بغيره واما هذا الوجه من
 الجواب لا يفي الى وجهه ان يعود بالنقض لاجل ما بناه في عاد المستدل
 ما بناه عاد الخصم ثانياً وبهذا فلا يثبت الدعوى اذ الوجه الثاني من الجواب فان
 قال الخصم معلومية المقدسة باطله كون المعلومية منافية للتدبير المذكور قال
 المجيب التدبير باطل كونه منافياً لتلك المعلومية ولا هذا ان قد سكر
 منهم وهذا مؤيد لطلوبنا **قال الشيخ رحمه الله** الملازمة فلا على ذلك التدبير
 جعل الله له المعلوم في الدعوى نظرية الكل والتأزم اما الله وراوا الشئ تابعاً للكلام
 وجعل المعلوم في بيان الملازمة قصد تحصيل شئ منها على تقدير نظرية الكل اللازم
 كون تحصيل بطريق الله وراوا الشئ يفتضح عنه عبارة رحمه الله في بيان بطلان اللازم
 تحقيقاً لشيء لا يثبت الا في بناء الامر في الدعوى على المسامحة وكان رحمه الله راو
 بالقصد الذي جعل مرفوعاً قصد امضيها لا الحق كالمقصد واللامح جعله
 مرفوعاً وقد تفتن في هذه هو الشئ فيهم فيلزم الدور كما في باب سلسلة الاكساب
 لا غير النهاية ليس ما يصدق عليه السبل لذي هو الترتيب المذكور بل هو مرفوع
 له كما ان عود السلسلة ليس ما يصدق عليه الدور الذي هو التوقف المذكور بل
 هو مرفوع له و قد تم الدور على الشئ الدعوى او لا ثم ان من الشئ ما يثبت في الملازمة
 ثم راي الترتيب الاول في بطلان اللازم ثانياً تفتننا **فهم** هل السؤال ان

ان استحضار امور غير متناهية في زماناً واحداً في ازمته متناهية في مكانه قد سبق
 حله فله رحمه الله دفعة واحدة على ما يقال لازمة الغير المتناهية وهو اما زمان
 واحد او ازمته متناهية كان المتناهي وان كان تدبيراً بالنسبة لا غير المتناهي
 دفعه وكان رحمه الله اعتمد على ذكر المقتبل التعليل كاشتهر ان بين الزمان الواحد والآخر
 المتناهي ماثل **قال الشيخ رحمه الله** في الامور الغير المتناهية معدة في الكلام في موضع
 السند بمنح الملازمة اعني قوله لانه لو كان الاكساب بطريق الشئ يلزم توقف
 المطأ والطا انه اراد بالمعد هنا ما يشهد لزوم الاجتماع في الوجود لا في عدم جواره
 كما دل عليه قوله المصنف ليس من لوازمها ان يكتفي في الوجود ووجوب كون اعم من المنع ومن
 لان ما لا يلزم ان يكتفي في الوجود وكذا ان يكتفي فيه ويكون اجتماعاً موقوفاً وان كان
 كما ان عدم توقف حصول المطلوب على استحضارها دفعة واحدة يجوز ان يكون مع اجتماعها
 وعدم اجتماعها دفعة واحدة كذلك لا يكون المذكور صالحاً لا يكون سداً للمنع المذكور
 يجب ان يكون مرفوعاً بالمنع وذا لا يكون الا اخص مطلقاً او متعلقاً **فصل** في تعليل الاكساب
 الغير متناهية في الزمان من هذا الكلام اثبات للمقدمة المنعومة وحصول العلوم **الشيخ**
 على حصول المطلوب امور خارجة عنه موقوف عليها والخاصة عن الشئ الموقوف هو
 عليه اما مانع عليه او معدله او علة موجبة او شرط له لا حصول ذلك الشئ اما موقوف
 على عدم فقط وهو المانع او على وجوده فقط وهو العلة الموجبة ان كان وجوده
 جميع ما يتوقف عليه واما ان شرط ان لم يكن كذلك او على وجوده ثم عدمه وهو المعد فالحولم

سحقاً
 تفتن المنع عند توقف المطلوب على
 دفعة واحدة والسند كون الامور الغير
 المتناهية في الزمان معدة في الكلام في موضع
 هما متحققان في المعد الحقيقي والا لم يتحقق
 في الامور المتعينة في الموقوف عليها ووجه الثاني
 اذ ليس فيه شبهة المعد والثاني متحقق في الامور
 المتعينة دفعة مع التوقف كما سكره
 مورس اجتماعها هو لوقا ليرد له لزوم
 اجتماعها وعدم لزوم اجتماعها لطا
 اظهر كما سكره

البرهان اما موافق عنه او معدى او علة موجبة او شرطية كسلك الاول هو ط قد لم
قد سعى ولا لا اشكال ارجعها مع فقهاء الثالث الرابع وكل منها واجبة الاجتماع
فوجب اجتماعها مع دفعة واحدة وهو المطلوب وليس الحق البطل السند لانه ليس وكما
والكلام على السند التوحيدي ولا ينفع واما ما ذكره بعض الفضل من انه يمكن ان يقال هذا ان
هذا وان كان حصص من المنع طار ايتنا على غير هذا السند كما سيعلم من جواب هذا الاعتراض
لكن توهم المتعذر ان من المنع اذ توهم ان غير المعد يجب ان يكتفى مع المط فيكون باعتقاده
كلاما على السند الذي هو مقبول فكلام في غاية الضعف **وهو** استعدا الشيء هو كونه
بالقوة التوحيدي او البعيدة هذا التقسيم لمصدر المنع للمفعول كقول الشيء مستعد له ولذا
اضيف للمفعول لا الشيء المضاف اليه هو المستعد له فيصح تقييده بالكون المذكور
واما اعتراض عليه كدس بعض الفضل ان الاستعداد وصف للمستعد وكول شيء بالقوة
وصف المستعد اي الشيء المذكور لا اضافة الاستعداد الى الشيء اضافة المصدر
الى للمفعول فالط ان يقال استعداد الشيء هو ان يصير قابلا لحصول احد لم يحصل
بعد ليشي لان الاستعداد المنع للفعل وصف للمستعد لا المنع للمفعول **وهو** فيمنع ان
يجامع وجوده بالفعل قبل منه مناقشة فان لا لا يوجب الاستعداد للشيء ويجامع
وجوده بالفعل الجواب منع كونه موجبة للاستعداد وكيف ولو كان موجبة لما يمكن
تخلفه عنها في لا يصير بالفعل أصلا والارم ان يكون الشيء بالقوة وبالفعل معا في زمان
واحد واستحالته ظاهر نعم يجامعها الاستعداد لكن دون ما بين المجامع للشيء والمفعول **وهو**

واجب بانه لا شك ان اذ كان الفكرة اجم ملحوظا باما معضلة او منع لوجب
حصولها فتمت عند المطلوب وما ذكره دس في الجواب من قوله لا شك ان
الفكرة معدت لحصول المنع الاجتماع معه وان لم يكن له دخل في الجواب لانه
اوردته فيه اما توطئة لا سبب ذكره من قوله اما حكم تلك الامور المتناهية كونه معدا
لانها حال المعدت او في حكمها واما موافقة الكلام المعلق فائدة ايراد في كلامه اشارة
لا من ان توهم السند **وهو** في القياسات الركبة الكثرة المقدمات والنتائج القياس
المركب قياس من معدت بنتج مقدمات منها نتيجة وهي مع المقدمات الاخر بنتج قوي
ولم تجأ لا ان يحصل المطلوب وذلك انما يكون اذا كان القياس
المنتج للمطلوب يحتاج مقدماته او احد بهما لا كسب بقياس آخر وكذلك
ان ينتهي الكسب المبادى البديهة فيكون هناك قياسا مترتبة محصلة
للمطلوب **وهو** تسمى قياسا وكما فان صرح بنتاج تسمى موصول النتائج
لوصول تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د
ثم كل ج ب وكل ج د فكل ج ب وهو المطلوب وان لم يصرح بها تسمى مفضل
النتائج لفصلها عن المقدمات من الذكر كقولنا كل ج ب وكل ب د
وكل د آ وكل آ ب فكل ج ب **وهو** مفصلة بالفعل وفي جملة اي القوة لانه
هناك من بيان معنى المفصل والمنع والفعل والقوة اعلم انه اذا توهمت
النفس الناطقة لا شر ووصلت صورتها فان كانت تلك الصورة منطبقة

عليه بحيث ذلك الشيء بها بمتزا عن جميع ما عداه يكون من ذلك الشيء معقلا
 ومعلوما لعقبيلا وان لم يكن منطبقا عليه بالحيثية المذكورة بل كانت له وليدة مشتركة
 في نوعه او جنسه مثلا كذا اذا توجهت الى رنيد وحصلت صورة الانا او طوبى
 منها مثلا يكون ذلك الشيء جملا عندنا ومعلوما اجمالا وعلى كلا الوجهين اذا
 كانت الالاطفة من شأنه للصورة محظوظة اياها ولا طائفة تكون الصورة مستمرة
 فيها يكون العلم محلا بالفعل واذا كانت ذالمة عنها غير مستمرة لها ولا طائفة
 اياها ولا طائفة يكون الصورة حادثة في خزانة التي هي مبدأ الفيض للصورة الحقيقية
 لا فيها يكون العلم محلا بالفعل دون الفعل فان قدرت بعد ذلك على الحقيقة
 لها والملاحظة اياها بلا كسب كانت بديهيته او مكتسبة تكررت من هذه الطائفة
 ليس يكون العلم لها محلا بالفعل بالقرينة والالاف القوة البعيدة فيطلق على ما
 بالفعل المفصل ايضا كايطلق على ما بالقوة الجمل ايضا فكل من المفصل على عينه
 والمراد ههنا هو المعنى الاخران فذا فسرهما قدس سرهما بهما وقال اي بالفعل
 واي بالقوة وقوله جاز ايضا ان لا يكون حادثة بالقوة القرينية معناه جاز ان يقدر
 الالاطفة بعد الذبول عنها والقطر من شأنهتها را وخلقها عنها على المشاهدة
 والملاحظة بلا كسب جديد واما انها لا يقدر على المشاهدة بعد ذلك محلا لا يكون
 لها بالقوة البعيدة ايضا فلا تركز بالبداية فذا ثبت القوة بالقرينة وما ذكره
 قدس سره من الجواب الاول منع لبطانته اثباتا بعد تسليم الملازمة وما بينهما من الملازمة

الملازمة ولو عكس الامر كما هو اوقع بدباب ارباب الملازمة **فالشك** رحمه الله
 الدليل منه على حدوث النفس قبل هذا الدليل غير منه عليه فدل على تقدير قد سما
 بتوقف كسبها على تعلقها بالبدن لان كسبها بالآلة وهي الدودة في مقدم
 البطن الاوسط من له مانع ولا الالة لها قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن
 لها اكتساب امور غير متناهية الا على القول بتناسخ القول بباطل واجاب
 عنه بعض الاخفش بانها لا يصير المحذور شيئا الا غير اكتساب امور غير متناهية لا
 استحصارها والا اول غير منه على حدوث النفس اثباتا بمنع عليه قول فخصارها
 على تقدير نظرية الحكم بطلان التناسخ موقوف على اکتسابها اذ النفس مبدأ
 الفطرة واول خلقها بالبدن خال عن العلوم كلها كما قد تقرر من منعه فيكون اثبات
 متناهي الاول فاذا لم يكن الاول متناهي على حدونها لم يكن اثباتا كذلك **فالشك**
 الاول بان لا يمتنع التصور والتقديرية نظرية اما كان هذا الدليل الذي اوردته
 لان ما اوردته رحمه الله بتوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور وبن
 بشكل جدا والحقا يتوقف على دعوى الضرورة في البعض على نظرية الحلول
 يتوقف على اثبات حدوث النفس على رعيه رحمه الله على ابطال التناسخ على قلنا
 من انه لا يمكن اثبات حدوث النفس على رعيه في غاية الاشكال بخلاف ما اوردته
 قدس سره فانه مع عدم توقفه على شيء مما ذكرنا في غاية الوضوح وبجلاء **فالشك**
 يعني ان التصور انما ان يجوز كلام اح اراد ان طاهر عبارة الشرح وان

قد لا على نظرية الحلول في تقديرية نظرية الحلول
 الى وعلى ضرورة مقدما على الطائفة النظرية
 والتصورات الواقعة فيها كالمسبق

كان يدل على ان وادعه **وجه** انه يبيح الاحوال الثابتة للتصور باعتبار انهما
 التصديقتان والتكس في توجه عليه ان الاحوال الثابتة لكل منهما باعتبار انهما
 مع الآفة أي المجموع من حيث هو مجموع تسع فاعلم من ضرب ثلث في ثلث فلا ينتج ثلث
 الاثنان منها المطلق الا انه **وجه** انه لم يرد بها ما يدل عليها طاهر بل اراد ببيان الاحوال
 الثابتة لكل منهما في نفسه ومع قطع النظر عن الآفة وهي مختصة في ثلث فنفي اثنين
 منها يفي المطلق لا يتوجه على المراد منه وان كان متوجها على طاهر بالعبارة والمقترن
 هذا التوضيح في ما اورد على هذا الكلام وفيما بين من مثل هذا التوضيح من **وجه** انه
 وليس كل واحد من كل واحد من التصديق والتكس في الاشارة لا دفع الاعتراض المتوهم
 ووروده على عبارة المصنف اشارة لا نكتة تلج بين البيانين والمبينين **وهو** ولا كانت
 التصورات والتصديقتان في الفرض من هذا الكلام وفي شبهة يتوجه على **وجه** انه
 ولا بطل القسم الاولان ثقتان الثالث اما شبهة فتدعي ان بطل الاول اعني كل تصور
 والتصديقتان بديهي اما هو بصدق فيقبضه الذي هو البتة الجارية اعني ليس كل التصورات
 والتصديقتان بديهيان وصدقها ليس في قوة صدق قولنا بعض التصورات والتصديقتان
 لا بد من النظر في هذا الموجبة الجارية هي المطلوبة وكذا بطلان الثاني اعني كل التصورات
 والتصديقتان نظري اما هو بصدق فيقبضه الذي هو البتة الجارية اعني ليس كل التصورات
 والتصديقتان لا نظري اي بديهي وهذه الموجبة الجارية ايضا هي المطلوبة فلا يصدق **وهو**
 فبطل القسم الاولان ثقتان الثالث وهو الموجبة الجارية ثقتان ووجه الدفع ان

ان البتة البسيطة والموجبة المعدولة المحولة عند وجود الموضوع مثلا زيدا
 مثلا اذا كان زيد موجودا كان قولنا ليس زيد كاتب في قوة قولنا زيد لا كاتب
 والتصورات والتصديقتان امور موجودة عند الحكم القائلين بالوجود الذي هو في نفسه
 الشبهة المبينة على عموم البتة وحفظ الموجبة المعدولة المحولة **وهو** او الدليل
 على اكتب التصديقتان بان اشار على وجه كل اثنين استثنائي من المتصلا
 ينتج كما يافانه تحقق بعد البيان و اراد الدليل عليه لا ينبغي ان يشك فيه بعد ذلك
 البيان لاننا في القبول استثنائي من المتصلا بديهي لا يحتاج الى دليل على
 التصورات فان اكتب بها لم يخل عن وصمة الشبهة ونجسها بعد البيان ايضا
 لا يمكن على وجه لا ينبغي للمتعلم المتبدي بعده اشتباه كسف وقد ذهب الامام
 الرازي الذي بلغ في الفهم والعلم الدرجة العليا الى ان التصورات كلها بديهي لا
 فيها اكتب وان لم يبق على هذا الاعتقاد اخر فكيف تصور بانه على وجه يتعين
 المتعلم المتبدي ولا ينبغي قد **وجه** طهر اندفاع ما توهم من ان ما ذكره في بيان
 الاقتصار على اراد الدليل على اكتب التصديقتان يعقبة العكس ثم اعلم ان
 المدعى في هذا المقام امكان تحصيل كل قسم من ضروريته وما اورد من الدليل
 لا يثبت ذلك المدعى بهم مع انه ليس ببيان في نفسه فلا يثبت ما هو الموعود اعني
 الا يحتاج الى قسم المنطوق **وهو** اي اسم هو الواحد والاضافة بانية وحمل الواحد
 على اللفظ مع انه يمكن ان يكون الاضافة بلائية اما حكم بان اللفظ بانية ويكون

اما حكم بان اللفظ بانية

المراد بالواحد المفهوم الى يطلق عليه اسم لهذا المفهوم وهو هذا اللفظ
 وما يراه اذ لا يراه الله في شرحه لمطالع فتر الترتيب اصطلاحي يجعل
 الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليه الواحد وبهذا عرفه الشيخ رحمه
 ايضا في الاثر رب والظاهر انها اراد باللفظ الواحد اللفظ بقرينة
 الاطلاق والظاهر انه رحمه الله تعالى زاد الاسم هنا تقييما بالحق
 فلهذا افترقه قد سطره كلامه رحمه الله تعالى بما فتر به وجواز اطلاق
 المعرف والجهة وغيرهما على المرتب لا ينافي محل الاشارة على
 البيان لان كل شئ يمكن ان يحل عليه ما صدق عليه
 مفهوم الواحد يمكن ان يطلق لفظ الواحد **قال** ان اشارة رحمه
 الله تعالى ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقديم والآخر الى صيغ
 ان يشار الى كل واحد منها انه مقدم او متأخر اما حاشا او
 اعتقلا واحترزه عن تركيب الادوية وعن تركيب المفردات
 الاعتبارية في الملاحظة الفعيلة على الهيئة الواحدة البنية
قال ان اشارة رحمه الله وهي تناول التصورات والتقدير بقرينة
 المراد بها التصورات والتقدير فاته لها وكذا المراد بقوله فان
 الفكر كما يجري في التصورات يجري ايضا في التقدير بقرينة وكذا المراد
 باليقين المتيقن وبالظنون والجلالات المظنونات والمحسوسات وكذا

وكذا قصده اما الفكر في التصور والتقدير بين اليقينيين اي في
 المتصور والمصدق بين اليقينيين وانما قلنا ذلك لانه فتر الفكر
 بترتيب امور معلومة واراد تناول المعلومة لتناول الكل جزئيات
 والتصوير والتقدير بقرينة جزئيات للعلم بالمعلوم وانما الجزئية المتصور
 والمصدق به اعلم ان صورة النسبة الثانية الجزئية اذا حصلت عند
 العقل فان كانت مزدوجة في طرفي تلك النسبة على سواء يسع لك
 الصورة شكاً والنسبة متشكوكا فيها وان كان احد الطرفين راجحاً
 والا فجزء راجحاً في صورة الطرف الراجح طناً وذلك الطرف
 مطلقاً وصورة الطرف المرجوح وهما وذلك الطرف المرجوح موزوناً
 وان بلغ الرجحان لا حيث لم بين طرف المرجوح جزواً اصلاً يسع تلك الصورة
 جزماً وجازماً والنسبة جزوماً بها فان لم يطابق الواقع سمي جبراً والنسبة
 مجبولة وان طابقت فان كانت ثابته بحيث لا يزول تشكيك التشكك سمي
 يقيناً والا سمي تعبداً وكل ذلك من انتم العلم بمعنى الصورة الكلية من الشئ
 في العقل اما العلم بمعنى الاعتقاد والجارم ان ثبت المطابق فلا يتناول الا الاقدام
 اليقين فالجمل قسم الى قسمين الاول قسم باليقين الثاني اما الجمل بمعنى عدم حصول
 صورة الشئ في العقل فهو قسمين للعلم بكل معنيه وكما ان العلم مشترك بين
 المعنيين المذكور كذلك ايضا مشترك بين المعنيين والجمل باليقين الاول سمي راجحاً

والمعنى الثاني بسيط والمذكور في الشرح هو الجبل المركب لا البسيط فسقط توهم
جعل قسم الشيء تقسما منه وسؤال الاشتراك كما يتوجه على العلم يتوجه على الجبل
ايضا الا التوضيح لا يفي عن التوضيح للاول فلهذا اكتفى بالاول حيث قال
لا يقال **قال الشارح** رحمه الله ومن لطائف هذا التعريف انه يشتمل على العلة الرابع
فان قلت لا شك ان كلمة من ههنا للتبعض واللفظ مضاف الى هذا التبعيض
فيكون المعنى ان الاشتغال على العلة الرابع بعض من اللطائف الحاصلة لهذا التعريف
فقال تلك اللطائف قلت التعريف عند المحققين المتقدمين كتاب ان يكون مضافا
وما نفع الا احد وهذا التعريف مع كونه ليس كلمة جامع ومانع وهذه لطيفة وايضا في
هذا التعريف جمع بين المتقابلين اعني العلم والجبل في هذه ايضا لطيفة وليس في
علم البديع بالطباع وايضا الاشتغال على علة واحدة لطيفة وكذا اعطى علمين وكذا
على الثالث والاشغال على الرابع يغاير الاشتغال الثالث وان سطرهما ويمكن
يقال في جواب هذا السؤال على وجه الجدول الا انهم ان اللطائف مضاف
الى التعريف لم لا يجوز ان يكون من ههنا كما ينبغي البعض مستبدا مضافا الى اللطائف
اولا ولا التعريف ثانيا كما قيل في حب ربانك ان حب اضيف الى ربان او لا
فاكتسبه بعض التعريف ثم اضيف الى المحاطب ثانيا لزيادة التعريف فعلى هذا
لا يقتضيه كلامه رحمه الله ان يكون لهذا التعريف لطائف بل يقتضيه ان يكون اشغال
على العلة الرابع لطيفة لهذا التعريف ويكون تلك اللطيفة بعضا من اللطائف الحاصلة لهذا التعريف

[illegible]

حقیقہ

في سائر ما والآثار مؤخرًا والآثار المراد بالترتيب هو للمعنى الأخير والله اعلم
 في المنهج وتفسيره فجميع الأشياء المنعقدة آية لا ينافيه جواز أن يكون الجبر مقصوراً
 بين المنهج والعلم كما سلك في الأول مطلقاً على أنه وما هو السبب القريب
 خصص له هو العلم بالمعنى أنه في ذلك كلام الله وهو قوله عز وجل من علم منهم برهين
 والبعض نظر بالمصدر المتكلم في المعنى أنه أو لم يكن البتة، مستلزاماً فيما هو الميت ومنه
 في السبب القريب وإيضاحاً يؤكد ما قلنا كلام الله ماسحاً وهو قوله في الحاجة
 إلى قناعة مفيدة طرفة فأكبر التكررات من الطهارة والاعانة بالصنيع
 الغالب من العلم العارف فيها إذا لا شبهة في أنه ما هو الواقع في الطهارة التكميلية بالمعنى أنه
 لأن ما هو واقع فيها صفة ما قلنا بها وهو العلم بالمعنى أنه وفي الأول أنه هو صفة الترتيب
 التي هي حادثة، والله اعلم من ذلك والله اعلم من ذلك والله اعلم من ذلك
 في العلم من ذلك لا يابيض من ذلك من ذلك، وتكلم كما شئتم عليكم
 في العلم من ذلك والله اعلم من ذلك والله اعلم من ذلك والله اعلم من ذلك
 المعين لا بد من العلم من ذلك والله اعلم من ذلك والله اعلم من ذلك
 المعين فكل شيء من ذلك والله اعلم من ذلك والله اعلم من ذلك
 مثلاً على النوع المعين من الهيئة كذا النوع المعين من الهيئة في الهيئة الحاصلة في الهيئة
 مثلاً على ذلك المعين من الترتيب هذا إذا كان في الهيئة بالهيئة وأما إذا كان في الهيئة
 بالهيئة في ذلك من الهيئة معناه أن الهيئة المعينة في الهيئة بالهيئة بالهيئة

بالنوع الأول معلولات متباعدة كما في الجاهل والجاهل وغيرهما من الأعداد والاهتمام بعلمها
والأما تلك المعلومات الثابتة فهي من الأعداد والاهتمام بعلمها بالشيء الذي لا يخلو
المعنى بالشيء نفسه وهو واضح لأن النفس الناطقة المستقيمة كانت لها رتبة مثلاً
لا يدرى ما شئها من الترتيب المسجل والاهتمام بعلمها بالشيء الذي لا يخلو
المعنى بالشيء نفسه يدرى على المعلوم المعنى بالشيء نفسه وفي العكس ما في ذلك أنه لا يدرى
الأمر بالشيء نفسه للعلمة من حيث هو بل على الأثر بالشيء نفسه للمعلوم مما حيث هو
لأنه تعالى البطلان بمراد الأثر بالشيء نفسه للعلمة من حيث هو بل على الأثر بالشيء نفسه
على الأثر المسجل للمعلوم في ذلك وفي العكس والاهتمام بعلمها بالشيء نفسه
يدر على المعلوم المسجل وفي العكس لأن الأثر بالشيء نفسه للمعلوم مما حيث هو بل على
وذلك لأن العلمة المعينة لا تكون ملاحظة على وجه جزئي إلا بالانطلاق ملاحظة على وجه
خاص باعتبار معلوله خاص ولا يكتفى به أو كنه ملاحظة على وجه شبيه خاص
على وجه ملاحظتها مما غير ملاحظة كونها أمراً بهذه العلمة الخاصة وقد كلف لها راجع وجدان
مناطاً ملاحظاً وإذا دار العلمة المعينة على المعلوله المعينة دار العلمة المعينة مما حيث
إنما علمة معينة على المعلوم المعينة مما حيث هو كذا كذا فأنف قد ظهر أن العلمة المستقيمة
مما حيث هو كذا كذا يدر على المعلوم المستقيم مما حيث هو كذا كذا وفي العكس كذا مما حيث
ظهر أن الالة العلمة على المعلوم في وجه العكس فثبت من المعلوم أن العلمة المستقيمة
العلمة والمعلوم يدر على الأثر في العلمة فثبت أن العلمة المستقيمة يدر على العلمة

بعض النقص في وجهه ذكره في عدم جواز الاستدلال بالنقص في معية
والقول يوم الجواز بان يرد منه ما يطلق عليه الحكمه في وجهه اذ ان عدم جواز ارتداد
الجواز بقربته سماه الموضع فان قلت فانما يادة وجهه منطبق على جزئية
مع ان النقص في الطلب لا يكون الا كك قلت فانما يادة الا ان لا يقيد بالجزئية للمعتبرة
في النقص اذ النقص هو الامر الحكمه حيث انطباقه على جزئية لا مطلقا لان الامر على
الطلب مما حيث انطباقه على امره موصوفه او غير موصوفه لا يسمي قانونا مطلقا لان
فان الحكم لا يسمي قانونا بالنسبة الى كل قاعدة مطلقا على كل وكذا الملة انما يطلق لا يسمي
قانونا بالنسبة الى بعض الحيوان الناطق وان كانتا من الجواهر بالقياس اليها اذ
يجوز معرفتها منها لان يقال في الاول كل ناطق اش وكل اش ضاحك سيجوز معرفة ضاحك
وفي الثاني بعض الحيوان اش وكل اش ناطق سيجوز بعض الحيوان ناطق فان قلت
ما عرفت في يتوقف اعطاهما منه في الابواب وما فائدة قلت عليه في الابواب
النسب على كونه صفة ليس في الخوف ان ينطبق النطقا يتوقف اعطاهما منه بسبب
ذلك لان النطقا فائدة الاشارة الى ما يقيد بالجزئية انما حيث ان كك وفائدة ملك
الاشارة الى ان النقص في الطلب من تعريف النقص بالقياس الى اعطاهما جزئية لا يتوقف
كل الاعطاهما منها بوجه من الوجوه لا يكونا من حيث ان كك الاعطاهما جزئية ولا يكونا
من حيث ان النقص عليه كما ان كك الاعطاهما بدسبب مستفيدة عن النبي
فان كك النقص بالقياس الى كك الاعطاهما لا يسمي قانونا وان النقص لفظا سريانه وهو يفتقر

[illegible]

[illegible][illegible]

مقدمة للشروع في بيان ما لا يخفى من كونه لا يشك مسكنة منه على ان كونه مشروعا
فهيها وبهذا النوع من الشروع في امر متقدرا انقضا والمتقدرا كذا ان كونه متقدرا
لا يتقدرا كذا الظاهر في مقدمة الشروع في الحكم وما قبل من توجيهه مما ان معرفة
الشئ في كسب محله وحقائقه يتوقف على الشروع في العلم فلو كان الشروع
في العلم متوقفا على العلم بمعرفة غيره لزم الدور في معرفة ما يتوقف معرفة كذا
على الشروع في العلم وكيف في الشروع في العلم بجملة من كذا العلم من ولا
يلزم ذلك لتفصيل يتوقف على ملاحظة ان كل مع الفهم الى تفصيلها وتصور النسب
المعتبرة فيها وبهذا النوع من العلم هو المراد بمعرفة العلم كسب كذا **قال** ان
العلم في المقدمة متوقف على كسب رتبة العلم من انما في هذا المقام اذ في
الاصح وكيفية لا وتصوره بوجه ما مقدمة الشروع في رتبة العلم لان كسبه المراد بالمتقدم
في هذا مقدمة الشروع في وجه البصرة الا لا مقدمه في الشروع الا بعد تصور كذا بالامر
الذي لا اذا المراد كسب الشروع في وجه لا يلزم من علمه للعلم بغيره ولا علمه في
التصور بالوجه الا علم علمه في علم المتقدم في التصور بالوجه الا علمه في علمه
لغيره والتصور بالامر الذي لا في غير التصور في كسب العلم والتصور في كسب العلم
والاول ليس من مقدمة الشروع في وجه البصرة فتعني **قال** واما الموضوع
فانما الحق البليغ بغير تبسيط بعض العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم لان
كسب العلم في وجه ما اعترضه علمه في وجه العلم من ان كونه العلم لم يتصوره في ما ذكره

العلم

من العلم كذا بغير تبسيط بعض العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم لان
القوانين العلمية بغير تبسيط قسما في العلم في السبب وانما كان من المقادير فانها
لان ما كذا قوانين علمية وقسما فيما يلحق المقادير مجموع قوانينها كذا
واذا كان المراد بالعلم كذا القوانين العلمية فوجه ارتباها ببعضها ببعض سبب
الموضوعات وهو موضوعات العلم كذا الموضوعات العلم والاشياء كذا كذا العلم
كلها في كونها با حصة على العلم موضوعات العلم كذا بغير تبسيط العلم واستدراكك
جميع ذلك بالتفصيل في الاشياء كذا العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم
القوانين العلمية سبب موضوعات العلم في رتب العلم لان المراد بالعلم كذا بغير تبسيط العلم
بالموضوعات كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم
ببعضها ببعض كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم
البليغ في ما ذكرنا من العلم كذا بغير تبسيط العلم لان المراد بالعلم كذا بغير تبسيط العلم **قال** والا
منسب والا واما ان يفسر كذا كذا بغير تبسيط العلم وبسبب ما علمه في رتبة العلم
المعلوم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم
العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم
من ان العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم
العلم من ان العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم
لا غير ذلك **قال** على ما قيل في العلم كذا بغير تبسيط العلم كذا بغير تبسيط العلم

الكلام ان مجموع قواني يورث منها حجة الاكس فاذا رخصا كس وعاونا فخصر
 ما بعد من مائة فاعدا فاما متنا او مائة ولسر ان الاكس لا سم الا بالخط هذا
 العدة ما فخر من كلام مثبت الاصل في الاكس ولسر من سيجي فينبو فخر
 اكنس وكن القاعدا ان العلم بهي في فاعدا فكنس وكن العلم منه و هو
 كس في كل لفتد به في فاعدا فكنس وكنس فاعدا فاعدا فاعدا فاعدا
 بكنس به منه والعلم به في الاكس انك سوفت في فاعدا فكنس وكنس في
 او الس لا سم **قال** في دور ولسر في الاكس ان العلم به في
 سان المعارض في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في
 اكنس في دور ولسر في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في
 كوكا نكس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 الا و او انك في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 ك انك في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 معصا في دور وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 فخر و الاكس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 والا لا ستيق عن علم ادلي وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 الحق في الاكس و فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 اما سني اكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا

وفاي



واما سني اكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 ككنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 الا و او انك في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 فخر و الاكس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 والا لا ستيق عن علم ادلي وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 الحق في الاكس و فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 اما سني اكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 ككنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 الا و او انك في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 فخر و الاكس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 والا لا ستيق عن علم ادلي وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 الحق في الاكس و فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 اما سني اكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا
 ككنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا فكنس وكنس في فاعدا

وذكر في بعض النسخ
ان الماد باله الكسرة
المطلوبة وهو ان كان
الفتحة لا تحت الهمزة
في الالف التظلمات

326-

五

المقدم ذكرنا النظر في ذلك لان بين المعارضتين في الحقيقة بين الكبر والافضل من مقدمتها
 ان الكبر كونه والاضافة انه لو استوجب البطلان كونه كسبها لزم له وادواته
 واما باقية المقدمات فمما سبها مما كان لا ابرح للجيب بل كسبته الكبر فكانه الا
 نسب فتميمه اذا لا نسب بالا ابرح ان يفتح خلاف المعارضتين على وجه قد يارده الله
 فان منبها على بابه الكبر ولا يفتح ملك ان لا يفتح في ذلك سهره وان هذه المقدمتين
 لا يقتضين عدم التفاضل في الله البيا كين وقد التفت الى معارضة لا يطيع للمعارضة
 كما عرفت في جوابه وهذا الشك محذور واما ما ذكره في مساواة الانسب
 ان يشبه المازوم الدور واللف في ذلك السطحا المحتاج الى المناهضة لان يقتصر على
 من ومما في حقيقة ذلك بناء على ما يفهم من ان كلام الله في نفسه ولا يظن ما
 الالاد اوتى واللا يمكن من كلام على ما هو الانسب بانه يراو من والالاد الاكس
 او التمام مطلقا وان كان التمام له اركس التمام والتكافؤ ان الله وانما يورد
 هذه المعارضتين لانه يفسد ببيان معارضة اوروس هناك لا يمكن ان يورد ويلعب
 كلامه في هذه الشك في جواب معارضة يورد بهما وذلك لان من كلام المقدمتين
 على الجواب على شبهة اوروس وتعارف ابراد وبقية اظهر من جهة على الجواب
 على شبهة كونه ان يورد **قال** الله لا نكنا للنا بة على سبيل الحاشية في
 اعني من عليه باقية المعارضتين في اصطلاحهم آفة العلم به اقامة دليل يدل على نفيها
 بعد تسليم ان الله كونه ما الله ان على الله على لا ما ذكره والجواب انه في الله لم يذكر

تنبه معنا الاصطلاح في برهان الفنون المنطقية والخبر انه يتم للمعارضة الاصطلاحية
ان يذكر في موضع المعارضة هذه النقطة والمذكور في موضع المعارضة لا يصح للمعارضة ان
لان يذكر في موضعها **وهذه** اقسام القوم مقسمة قد **تسمى** مع هذا الكلام فمعرفة
الله وهو في المعارضة المتوجه على هذا الكلام على الله اما القوم يتبادرون في القوم
ان القوم في هذه القوم في هذا القوم الذي هو مقام بيان الموضوعات تصور الموضوعات
عليه الموضوعات وهذا هو المعلوم في التصورية والمعلوم في التصديق يعني يتبادرون في كلام
هذا انهم جعلوا من هذه الاشياء في انفسهم تصور ما هو عليه موضوعه فاشتمل
بتوهم مطلق الموضوعات لان ما في انفسهم ما هو في العالم بالحق سبحانه وتعالى
بالحق فلا يكون في هذه بالحق العالم بالحق سبحانه وتعالى اذا جئنا من انفسهم
وكلاهما ممنوعان في صورته انما فلا وجه لتوهم مطلق الموضوعات او لا فهذا
الاختلاف في تعريف مطلق الموضوعات واجب عن ذلك الاختلاف في انفسهم
وهنا ان موضوعات النفا يعني هذه القوم محبة العالم اي موضوعات العالم مطلقا في
هذا الباب بالحق ان تلك القوم بنا على ما يتبادرون من كلامهم وبن في الاختلاف
في تصور موضوعات النفا بالحق انفسهم يتبادرون من كلام القوم ليس
الحق بل الحق انه لا يمكن منقصة النفا في باقي النفا في موضوعات النفا
وذلك النفا لا يمكن منقصة الا بعد معرفة موضوع الموضوعات لان في محله لا ينفك
النفا في انفسهم في محله في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه

التصديق

التصديق والاصطلاح في هذا المقام الذي هو مقام بيان موضوعات النفا في محله لا ينفك
في انفسهم في محله في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه
تصور ما هو عليه في موضوعات النفا كما يتبادرون من كلامهم وبن في الاختلاف
ولذلك اورد في انفسهم في موضوعات النفا في موضوعات النفا في موضوعات النفا
مفهوم الموضوعات اصطلاحا في موضوعات النفا في موضوعات النفا في موضوعات النفا
في انفسهم في محله في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه
فذلك اورد في انفسهم في موضوعات النفا في موضوعات النفا في موضوعات النفا
بجمله التصديق ان المصدق في موضوعات النفا في موضوعات النفا في موضوعات النفا
في انفسهم في محله في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه
وحيث انفسهم في موضوعات النفا في موضوعات النفا في موضوعات النفا
وما ذكره في موضوعات النفا في موضوعات النفا في موضوعات النفا
انفسهم في محله في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه
كلامه وابعين مراعاة في ظهور عليك صدق المقام وحقيقة الخصال التي انفسهم في
كلامه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه
بالعلم كما انفسهم في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه
بالعلم في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه
صنوعا في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه في الاصل في نفسه

باننا على كلامه في هذه على شبهة على انق الواسطة في البتة في هذه الواسطة
 المروضة لا مطلق نعم بينهما فان بطس الظاهر يتبع بيان المروضة ان ربح
 المروضة كما لا يكون بالارادة الاصلية لان في الواسطة ان يكون قبيل الارادة بالاسطة
 بالارادة المتحركة بالارادة لانها من الواسطة الذاتية واما ان كانت في ذات
 فالتشبيه بها لا يكاد يحيط لانها جزء من الاشياء باعتبار انما هي من الحيوان والارادة
 من جهة من الاشياء ووجهه بالارادة وان كان كذلك لا يمكن من الواسطة ان
 لا تكون في ذاتها فان كانت في ذاتها من كونها في الوجود ان الحركة
 بالارادة معنية في ذاتها وهو الاصل في هذه الاشياء لان في الانتشار من
 مطلقا انما يمكن بالانتشار لا بالارادة في ذاتها وهو جزء من الحيوان ومنه
 من الانتشار فالتشبيه بها انما هو باعتبار المعنى الاول وانه ان كان فلا انتكار
 وليس بغيره وذلك لان تشبيه الاستعداد بغيره بغيره بغيره
 سبب ذلك الاستعداد انما هو في خصوصية واداءه في عينه تشبيه بالانتشار
 المخلوقة وتلك الانتشار والاداء التي لا يمكن الامساك به في شئ ان كان مطلقا
 في كل عام لا غير لانها حال المخلوقة بالحقبة واما الانتشار التي بغير تشبيه
 عليه سبب الاستعداد او السبب لا اختصاصها به فهي بالحقبة حال الانتشار
 الا انما هو في ذلك الاستعداد بغيره في الانتشار التي بغير تشبيه عليه
 سبب الاستعداد او لا وجه له ما لم يرد على خصوصية في بالحقبة حال الانتشار

في انق الواسطة في هذه على شبهة على انق الواسطة في البتة في هذه الواسطة
 المروضة لا مطلق نعم بينهما فان بطس الظاهر يتبع بيان المروضة ان ربح
 المروضة كما لا يكون بالارادة الاصلية لان في الواسطة ان يكون قبيل الارادة بالاسطة
 بالارادة المتحركة بالارادة لانها من الواسطة الذاتية واما ان كانت في ذات
 فالتشبيه بها لا يكاد يحيط لانها جزء من الاشياء باعتبار انما هي من الحيوان والارادة
 من جهة من الاشياء ووجهه بالارادة وان كان كذلك لا يمكن من الواسطة ان
 لا تكون في ذاتها فان كانت في ذاتها من كونها في الوجود ان الحركة
 بالارادة معنية في ذاتها وهو الاصل في هذه الاشياء لان في الانتشار من
 مطلقا انما يمكن بالانتشار لا بالارادة في ذاتها وهو جزء من الحيوان ومنه
 من الانتشار فالتشبيه بها انما هو باعتبار المعنى الاول وانه ان كان فلا انتكار
 وليس بغيره وذلك لان تشبيه الاستعداد بغيره بغيره بغيره
 سبب ذلك الاستعداد انما هو في خصوصية واداءه في عينه تشبيه بالانتشار
 المخلوقة وتلك الانتشار والاداء التي لا يمكن الامساك به في شئ ان كان مطلقا
 في كل عام لا غير لانها حال المخلوقة بالحقبة واما الانتشار التي بغير تشبيه
 عليه سبب الاستعداد او السبب لا اختصاصها به فهي بالحقبة حال الانتشار
 الا انما هو في ذلك الاستعداد بغيره في الانتشار التي بغير تشبيه عليه
 سبب الاستعداد او لا وجه له ما لم يرد على خصوصية في بالحقبة حال الانتشار

وذلك

اینده السلام اشاره
ایمان - اوده - علی الله

مکتبہ دارالافتاء

في علم طرد وهو من لانه قلاب الواجب ولم ساعدنا ولسد الكور ولا
 في قنار وما تقدم على الصدق كدك لان العكس ما تقدم كدك اذ الصدق ما
 الوجود مقدم على تصور العلم طسا ما رايا وان الصور في علمنا في اولا في
 مقدم على الصدق في علم طرد وهو ما وند الحدة لعدم النوع على النوع
 او لم ينشأ التقدم في خصوصية الفرد فان قلت لعدم الصور على الصدق ما
 لا بوجوب عدم ما حث على ما حث الصدق طسا فتقدم الطبع وانما يصح
 بعد من قضا لا يعلم ما حث وهو انه على قلت ليس للصدق ان الصور الصدق
 ذكر على حده في الاكس وانما هو من كور في علمنا ما حث فتقدم الصدق على الاخر
 انما كبر لعدم ما حث الصدق على الاخر فيعلم عدم الصدق على الاخر فيعلم
 لتقدم الصدق على الباطن وانما حال الطمان او ان كنهه ان مع ان عدم
 ما حث الصور على الصدق واجب مثلا نظر الصدق في العلم الذي هو الكوافة
 كذا كورة المستحقة في هذا الماداة بدو في ان رة اما ان كك الموافقة ليست
 بواجبة بل كانت او ما قاله الواجب نظر السبب في هذا السبب لا كنهه لا او
 ولا سبب له سوى هذا **ان** في رة اما ان ليس على رة ما حث في
 السان مع تأخره في العلم على قوله والصور بالنسبة الى الصدق كدك
 كذا سعدان من افترا تكثيرها ولا يبق فاحلة تبي افترا والباهت النقلة ما حث
 سواها في كنهها او لا النسبة لكك - الية هي الثبوت او لا انتفاء الية خلاصة العلم

اعتبار

[illegible]

مطابق
الشرع والمعاد

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

تفصیلاً و آخرت به
عن وضع اللفظ باز و مفق
مرب من الی غیر متناهی
ملحوظه اجمالاً فانه متناهی
از لحاظ سلسله غیر
بیان

العلم

الم

المعلم جازوا المراد بفتح العباد كذا كور ٢ هذا العلم لم يفسد منهما مع ان المفهوم منها وهو
الاختصار **والثاني** رد الناس ليس مع طغنت التفسير وطلب ان هذا التفسير بالادام
مفهوم قوله مع طغنت وهو عدم الانتظام والانتظام امتياز الانتظام وهذا الاختصار
ولا كان مراد المقصد بالانتظام ما يفهم من طرف قوله مع طغنت طغنت لا مع الانتظام لا لا
عدم الانتظام لجواز عدم التقيد موضوعا لمعنى بسيط او الامكان لا يستلزم
النظم محذور ان لا كعدم التقيد موضوعا لا معنى لمعنى مركب مع امكان وصفه بمعنى بسيط
ولا يعنى قوله مع طغنت فلا يعنى قوله مع طغنت طغنت والجواب ان قوله مع طغنت
طغنت بمعنى ان كعدم انتفاضة ٢ كعدم التفسير لا مع ويجوز ان لا يثبت ٢ لا كعدم التفسير
والقيد المذكور في مع التفسير وان كانا محتملا لقب المراد الا ان التفسير الجواز يفسد
ويبرر عن هذا الجواب انه عدم استنظام الحقيقة التفسيرية لجواز ان كعدم التقيد موضوعا
لمعنى بسيط بكنى ان يعنى عدم استنظام الانتظام لجواز ان كعدم التقيد الموضوع لازم فثبت
فلا يعنى الاستدلال بهذا الجواز على عدم العلم بالاستنظام كما فسد رد ادعاء العلم في
الجواب ان يقال المراد بالاستنظام في ما يثبت القصور فيما ما يفهم من قوله مع طغنت طغنت
في ان كعدم انتفاضة ٢ والمراد بالجواز في القصور لا لا الامكان العلم ان الوقوع في القصور
الثابتية الامكان العلم ان سلب القصور على جانب الحقيقة ٢ في حال انتفاضة القصور
الا وهو الاستدلال على الجواز في القصور واما القصور الثابتية والاستدلال على
فما يثبت ان عدم قوله مع طغنت طغنت طغنت لا لا الامكان علم لان عدم ما يثبت

بقسمه مركبا بكونه مفردا فيستحق التوكيد والاعتراف بكونه مفردا
 مفردا مركبا معا كذا باعتبار وضعه في فاعله بقصد الجزم من الدلالة معناه كذا
 مفردا كذا اذا قصد بجزءه الدلالة على جزء معناه كذا مركبا من حيث المعنى التوكيدي
 فهو ان التركيب والا فادولالة جزء القاطع وعدم دلالة وهي محتاجة معا
 في قصد الدلالة او لم يقصد فان قلت فليس هذا منسب الا في التركيب
 والا فادولالة مفردا في قصد المعنى التركيب والافادولالة في مثل عليه
 لم يكن مفردا مع انه مندرجا في تعريف للفرد اذ لم يقصد بجزءه الدلالة على
 جزء معناه فان لم يكن تعريفه للشيء في هذا التقسيم ما ينافي في القسم
 وهو الدلالة بالمطابقة معتبرة في كل قسم فاذ لم يقصد باللفظ معنى لم يكن والدلالة
 في كل قسم مندرجا في القسم في كل قسم مندرجا في قسمين من القسمين في هذا اذا لم
 يكن فرق بين قصد المعنى وقصد الدلالة على ان قصد المعنى من قصد الدلالة
 واما اذ لم يكن كذلك فالاعتراض مما تقدم من الفرد بتركيبه وارادوا ذلك
 في الاول ان يتركب ذكر لفظة القصد ويقسم الدال بالمطابقة الى ما يدل فيه على
 جزاء معناه وما يدل من حيث هو كذلك ولا يرد عليه شي من المذهبين
 والاشكال في ذلك وما كنهه له جزء كذا لدلالة على معنى كونه هذا القسم متصور اذا
 لم يقصد وضعه في بارز الاعداد كذا اذا جزمه حسب الجمل واما اذا كان في
 الامور كذا فان القيد في مفهوم المركب وجودية تعريف التركيب متبناه

من القسم هو لفظ قصد بجزءه الدلالة على جزاء معناه والقياس له كذا
 في هذا التوكيد وان كان في هذا الا ان يجرى القيد واربع اذ التوكيد عند
 التحليل لفظا جزءا وجزءه دلالة على جزء المعنى المقصود في مفهوم المفرد
 عند مية في هذا القيد مع ملازمة العموم والمعنى ان وجود القيد معتبر
 في مفهوم المركب وعند من معتبر في مفهوم المفرد في مفهوم من حيث الجموع
 لا عدم كل منهما والا فلا يكون زيد مفردا وكذا لا تمام حسب الترتيب في الحكم
 عليه لا يكون الا الذات واما كذا الا قسم حسبها فلا اذ المقسم لا يكون الا
 المقسم ولعله ان اراد ان المقسم الاصل من اثبات الاقسام لهتم
 قصد ما صدق عليه المقسم باسمه **قوله** واما اعتبار المعنى والدلالة
 به في المطابقة لا يذهب اليه اجماع بين القائلين بتفاد من طاعة وهو الدلالة
 قصد لا فاد بان كنه الطام مع من يعتقد الشرك وان ينبغي ان يعتقد الظاهر
 كما اعتد القوم حيث جعلوا المقسم مطلقا لدلالة لا قصد القيد بان يكون
 طام به مع من يعتقد القيد ان يعتقد المعنى في الدلالة مع دونه **قوله**
 لا في هذا المقسم بغيره لا يذهب اليه اجماع وهو المعنى ولم يرد عليه
 لم يذهب اليه وهو المعنى من اللفظ في ان لا يجرى ولا من الدليل كنه واللفظ
 محتمل اثنى لا واحد والى الدليل كنه لا يبعد الا قصد القيد **قوله** فذلك
 لم يشهد له امر الا في وجهه ان كنه يستلزم كنه اللفظ مركبا ومفردا

في كونها مقصودة

انما يتبين بالادب والعلوم كسما ان يقال
ان قولنا ما ذكرناه في هذا الكتاب
احد التفسيرين على الاثر الثاني

التفسير الثاني

في تفسير قوله تعالى
ما ذكرناه في هذا الكتاب
احد التفسيرين على الاثر الثاني

والاول في وجهه كقولهم التفسير على الاطلاق لا في شيء من المعاني على الاثر الثاني التفسير على الاطلاق
لأنه محقق انه على طرفة التفسير والافراد بالنسبة اليها طرفة النسبة اليها وفي
الكسرة كما في ذلك ليدلنا المذكورين ومنه انما هو يقينه في جعله كقولهم في المطابقة معني
ووجهها فيكون التفسير في كل راجي على التفسير في كل الاطلاق او على تقدير الاطلاق فيكون
التفسير في الافراد بالنسبة الى الهمزة ويظهر انه على طرفة التفسير والافراد بالنسبة
الى المطابقة بالنسبة الى الهمزة في كل راجي في كل اعتبار الاطلاق لا في راجي
التفسير والالتزام في التفسير واعتبار التفسير والافراد بالنسبة الى الهمزة في المطابقة
يقينه على اعتبارها بالنسبة الى التفسير والالتزام واعتبار الاطلاق لا في راجي في كل راجي
ستتقن منه فذكره في كل مكان المعارضة بان اعتبار التفسير والافراد بالنسبة
الى المطابقة يقينه على اعتبارها بالنسبة الى المطابقة فاعتبار الهمزة الذي هو راجي
على الاطلاق امر مستبعد كما لا حاجة اليه في كل راجي او ما ذكرناه من الاعتناء
صحيح ومنه ما ذكره راجي او اعتبارها بالافراد بالنسبة الى المطابقة لا يقينه على اعتبارها
بالنسبة اليها في كل راجي بالافراد بالنسبة اليها وفي كل راجي في كل راجي في كل راجي
استخراج طرفة التفسير والافراد بالنسبة اليها في كل راجي في كل راجي في كل راجي
لا يصح في تفسيره التفسير كقوله في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
على ما استفاد من التفسير على طرفة المطابقة يقينه في كل راجي في كل راجي في كل راجي
معناه المطابقة من حيث هو كذلك ولا بد من فرف في ما يقينه في كل راجي في كل راجي في كل راجي

المطابقة

هذا معناه الالتفات ما صحت به كقولهم التفسير عامي **قوله** واعتبارها في كل راجي
المطابقة يقينه على اعتبارها في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
لأن التفسير في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
جميع الافراد لان المطابقة في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
تكون في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
او في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
بمعنيها في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
مطابقة يقينه على اعتبارها في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
الالتزام في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
واعترافه على بان استخرج التفسير المطابقة كما هو مستخرج ولا بد من فرف في كل راجي
على جزء من التفسير بالالتزام في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
بلا مطابقة في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
ان استخراج التفسير المطابقة يقينه ان يكونه في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
ولا يجوز ان يكونه في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
المطابقة في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي
ما ذكرناه في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي في كل راجي

الجزء

الإلفاظ

الشيخ

على المشقة واليبس ما قد ~~هو~~ علام او من الخلق للقرآن في الدنيا
لا يصح لان تجب به وكذا ان يوجب الاستحالة بالاعلام واسبغ الاثني بتمام وانظر
بانها يصح به كمالنا وبما غلبنا في هذا المقام فالتاويل الصريح ان يقال لا يوجب
عدم صلاحية الادوات لا اخبار بها انها لا يصح له كذبونها ونكاحها بغيره وان كان
مانعة من الاخبار بها بشخصها الا انها بنوعها الذي هو الاسم صالحة لذلك و
كذلك الاعلام واسماء الاشياء يعني ليس اسميتها مانعة مما ذكر من خبر
الذي هو امر زائد على الاسمية وبذلك ان او يرا بقرينة لازم معناه ان لا يوجب عدم الاستقلال
بالحفاظة لانه لازم لعدم الصلاحية المذكورة فيكون قوله لا يصح لان تجب به لا يستلزم
معناه بالمحافظة وفيه ان او يرا ان تلك مستغف عليه ان في الله كماله
والاحتمال في ما ان او يرا ان كونه الذي كثره قد ~~هو~~ بعينه هذا في خبر
ونعلاجه كما تقدم في الفعل بانها لا يوجب لان تجب بها او سنها اذ يوجب الاتصاف بها
انها او يرا على تقدم الفعل بانه المفرد اما ان لا يصح معناه لانه تجب به لورود التقضي
عليه بالعلم الشخصية الاسمية ويجتنب صحة اما احصاها او يلين الدنيا ذكرها
قوله ونحو الكلام هو كماله ان راحة يعني ليس بينهما فرق معنوي
كلمتي بينهما فرق التقطع ونظيره في الله على الفرق في التقاطع والفرق المعنوي ففقد الاظهر
عنه وما يقال من انه يمكن ان يفرق بينهما بحسب الخلق ايقة بان لا يفرق في خبره للمخبر البتة
وقوله في الارزاق كونه قيد للمخبر في ارضه عنه ولا يمكن مراده في الله بقوله لا يمكن

الاخبر عن الكافور والياس اى
عن معناهما مع اعني بهما
كافور انك قائم واني قاعد
كراعد م

افشارها

كما في الكفاية بسبب ستمتها بالكلية وانما يكون وجوده ظاهرا في هذا العالم
على وجهه في كل لاسمائها وهذا التفسير او ما ذكره بعض الحواشي وقيل في ذلك
ان لاجل ذلك لا يسمي على الزمان كالكلية وما ذكره في بعض الافاضل وقيل في ذلك
ان ولا يسمي في سماء بعض النسخة في كل لاسمائها لان الادوات لا يدان على الزمان فليس
ومعنى اسمها وما اجمل اسمها في افعالها فلهذا من سائر الادوات ان كل متبنا على الكفاية
والاسم في قوله ما ان كل معناه في سائر الاسماء ليس المراد به الا الحرف المطابق كما يتبادر
في النسخة في الافاضل اما كل الحرف في الاسم من اللطافة والتفصيل في كل اسم بالكلية
ولا يتوهم على هذا الا على افعالها لان الزمان لا يدان على كل اسم بالافاضل
ان فقهنا على وجهه في سائر الاسماء لان كل اسم في لافاضل وهو المراد به في كل اسم
في قوله في كل اسم ما هو صا له في كل فقهنا في قوله في كل اسم ما هو صا له في كل اسم
جزء من الكلام الالهي وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل
على انه لا يفسد في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل
الافاضل لا يستعمل في الاسم ويجوز ان يكون في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر
بعضه في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل
كما عرفت في القسم العدي وهو لا يفسد في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر
الامر في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل
مستقل بالافاضل في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل

وهذان

وبل

وهذان هما ويلان يعنيان على دون الكسور وكذا في النسخة الاسمية والاسماء
التي هي الاسماء ويلان يعنيان على دون الكسور وكذا في النسخة الاسمية والاسماء
الاسماء على كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل
مستقل بالافاضل في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل
الافاضل لا يستعمل في الاسم ويجوز ان يكون في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر
بعضه في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل
كما عرفت في القسم العدي وهو لا يفسد في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر
الامر في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل
مستقل بالافاضل في كل اسم في لافاضل وعلا به في هذا الامر على انه لا يفسد لان كل اسم في لافاضل

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

للإمام بيان

بالعكس،
والآخر
الاستقبال
لم يحفظ
منه الحال
وضع المضارع
بالواضع

14

۵۴
بیت

১৯৩৩

[illegible]

۲۰۴۸

من مضافی بایر یک با فام

قالوا وقد قلنا ان الله لا يجر اب ووجه لا يوتي على ما يفيد هذا القول
 كما لا يوتي هذا العلم عدم توجبه السؤال كونه ظاهره ووجهه كونه اقرب من عدمه
 فترين الاسم والطاقة على هذا الوجه طردا وحكما بجماع الافعال وانتفاضا
 كما على الوجه الذي ذكره الله **مسموعة** اي مرتبة في السمع هذا التفسير
 على ان يكون مسموعة مرتبة مما جرت كونه مرتبة اس مع وصف كونها مرتبة
 في مسموعة مسموعة قبل بعض وقوله الله ان النفاذ او هروفي لغة لغة
 وانما وصفنا به للكشف والتفسير ان السمع ما يكون لفظا او حرفا لفظا
 ليست مسموعة في بعض النسخ وها النفاذ او هروفي وهو مسموعة مسموعة
 او هروفي في لفظ ان من قوليه والهيئة مع المادة ليست بهذا المثابة ان
 الهيئة مع المادة وان كانت مرتبة بما جرت ان المادة مقدمة بالذات على الهيئة
 وظهر بان الهيئة عليها الا انها ليست بمرتبة في السمع لان الارتفاع في السمع
 كونه كمال جزء مسموعة والهيئة ليست مسموعة لانها ليست لفظا او حرفا
 مسموعة ليس الا كذا وكذا وانما كانت جزءا لفظا بالاطاعة الا
 انها ليست جزءا للفظ الدال بالاطاعة لان جزء اللفظ لا يكون الا مرتبة مسموعة وهو
 المسموع وظهر قريته المراد فان في الايراد بان اطلع الجاهل واراد به اللقطة
 فكيف جاز اطلاق قريته ويطبق على استعمال النفاذ الجازية بلا قريته فلهذا
 في الترتيب وليس معناه ان الهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة لانها
 اي معنى قوله والهيئة مع المادة

وإذا كان
 الاجزاء
 بصفة
 ان تلي
 مسموعة
 كانت
 مرتبة

المراد بالادراك
 باللفظية مع المادة

في قوله
 في قوله
 في قوله

مكونان

معاينة

سعد فنانا ذكره في تفسير هذه اللفظية الكلام **تفسير**
 قال اسم اما ان يكون معناه واحد او اكثر لا ينافي ان اراد باللفظ ما هو لفظا
 لا يلزم جعل اللفظ بالقياس الى اللفظ الطبيعي والجازي مع العلم ان وانه اما ان
 ما هو اسم لا يستلزم جعل العلم والمواظف والمشتكي من العلم الا اننا نقول
 اراد به ما هو اسم كذا الحقيقة اللفظية الذي اعتبر اللفظ بالقياس اليه اما ان يكون
 او اكثر ووجهه اللفظ الذي اعتبر اللفظ بالقياس اليه لا ينافي كونه اللفظ
 ولا شبهة ان مثل معنى العالمية والمواظف والمشتكي ووجه اللفظ لا ينفك
 خلاف النقل والاشتراك والحقبة والمجازية فان مثل هذه الامور كانت
 لغة العلم لا ووجه هذا كذا في بعض النسخ وهو انه يزم اذا اعتبر اللفظ
 بالقياس الى اللفظ الجازي المستعمل في لغة علمانية في حرف النفاذ وليس كذلك
 وقوله سمي من طرف النفاذ على انما يجرى على قول من ذهب الى ان اللفظ
 والهيئة لهما لحيات وانما على قول من ذهب الى ان اللفظ والهيئة لهما لحيات
 وبعض النفاذ النافية وجميع الاشياء من حيثها حقيقة فلا لاف لاف
 واسم الاشياء لا سمي على طرف النفاذ وانما كان عبارة للفظ وهو
 قوله فان تشخص ذلك اللفظ سمي على ما هو ما كونه كذا التسمية من اصطلاح
 القوم ان اللفظ الذي هو في اللفظ والاسم على طرف النفاذ ووجهها صفتها في
 حرف المصطلح وكذا اللفظ فظهر ان كذا التسمية ليست من اصطلاح القوم

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله

جاز في الكس والوجه ان لا يجر الى سببه ولو قال راء لابل لابل ما قرب
 كما قال قاة تركه يسمى متقلا لانه ما ذكرناه قصد اللوح والفتح بنهاية
 طلاء راء **قال** راء راء من الجيد والبناء واليمين ابيان كذا ان القوام الاربع
 المنفصل ابيان لا مطلق ذوات القوام الاربع يعني المنفصل اليه ذوات القوام الاربع
 المنفصلة في هذه الانواع الثلاثة ولم يرد وان المنفصل اليه في هذه الانواع الثلاثة
 كما توه ظاهرا العبارة كيف ولو قيل ركب فلان وانه واريدها علمي مثلا
 لكان جازا ولما لم يقتصر على ذكره بيان ما ذكرناه بعض الحواشي ان الاوامر الاضمار
 عليه فلا يتوهم ان هذا ابيان المطلق ذوات القوام الاربع وهذا يعني ان كلمة المنفصل
 اليه في هذه الانواع لا الامر الكلي المتكامل في ذاته وقت فده هذا والمنفصل
 من الصالح ان الاربعة اعم مما ذكره راء لاد قال الاربعة التي تتركب والكوب اعم مما ذكره
 الانواع الثلاثة يصدق عليه البهيمية **قوله** وفي النورسي فاحتمل
 الحكي بينهما بان يكون ما ذكره راء في العرق القدم هو العرق الجدي او الكس فيكون
 وقان **قوله** علم ان الجذر يقابل الطائر يقابل القدم المنكته فلا حاجة
 الى ما لا حاجة اليه ان المراد به مقابلة الطائر وحده واحده لم يكن للشيء انك كرك
 فلا يبعد وان اراد يقابل مطلقا فهو اذ هو اجماعا على انظر الى ما في هذا او اكثر
 لاننا نقول المراد ان المنفصل بالعبارة مع هو باعتبار جزئي لا كجزء ان كلمة كليها وجوز ان
 يكون باعتبارها مشتركة كما ذكرنا في الكلام في الكس والشيء **قوله** والاداء ان يقال

المحركة على الشبان ان هذا المعنى الذي هو اصل اللغة السبب بالمعنى الاصطلاحي من المعنى
 المعروف الذي ذكره وهو مع ان العقل بالمتقاربة للربط الاول او اقرب مودة وما ذكره
 في بعض الحواشي من ان كلام الاربعة راء راء من الجيد واليمين ابيان كذا ان القوام الاربع
 وثانيها المنفصل بالكل فليس شيئا **قوله** فعليه معنى المنفصل
 التي هي على وزني فعليه اذا كانت مشتقة من الفعل المتعدي يجوز ان يكون بمعنى
 المنفصل والنظر والتربية يحصل باحد هما واذا كانت بمعنى المنفصل يستوي
 فيها الموضع مع كذا فلا يلحق فيها الثانية الثانية الا اذا وقت صفة لوصف
 مؤنث مخدوف في يلحق بها الثانية الثانية كما في قولهم مرتتبتين فلان ان
 بامر ان مصلح هي فلان واذا كانت مشتقة من الفعل اللازم لا كلمة الا يلحق
 النظم ولا يستوي فيها والمؤنث يلحق الثانية الثانية المنكته بما قبل النظم
 فقلت الصفة منها الى الاسمية اذا تقرر هذا فنقول اذا اعتبر الصفة اللازمة
 مشتقة من الفعل المتعدي يتبعها اسمها المنفصل في شطرين ان اولها في
 وفي الاشطار ان اعتبر الصفة منقولة الى الاسمية بلاياء ثم يلحق بها ابيان
 لا الثانية في الفعل او يعتبر جارية على موصوف مؤنث مخدوف في قبل التعليل
 في يجب ان الثانية الثانية ثم منقولة مع الثانية الى الاسمية واذا اعتبر مشتقة
 من الفعل اللازم فلا اشطار الثانية ولا حاجة الى ان يطلب من التعليل
 وفيه توجب لا غير اشتقاقها هنا في الفعل اللازم ولعله انما ذهب

موقوفه آستان قدس

6.

منها فحصل السبب في انه هناك ان الاستدلال كذا كذا ^{في} المقصد في الاستدلال منقول
من الحقيقة فكل ما كان حقيقته لا بد ان لا يطلب حصوله في الخارج واما ان ذلك
الامر الخارج عن ذاته فحصل في انه هناك مقصد فلا بد لنفسه حقيقة انما يفهم من المادة المتناهية
كما في الحقيقة والمادة بالخارج في قوله سبب في الخارج في الوقت الاصيل سواء كان مقصد
في ذاته او في الخارج والمادة بالذات هي المتكلم والمادة بالخارج هي الحقيقة فلا يتحقق قوله
الامر والشيء باجمعه ولا تعلم **قال الشيخ** في الامور التي هي الصور التي هي من حيث
وقوعها بالذات المتناهية لا في الواقع موصوفة بآثار الصور الذميمة التي هي العلوم
او بآثار ذوات الصور التي هي العلوم فبعضهم ذهب الى الاول وبعضهم الى الثاني كذا
اتفقوا على ان المستفاد من المقصد بالا فاذة هي العلوم وايجبت في استبعاد
الصور فيما بينهم ^{اي الصورة} فلا المعنيين فيكم في تطبيق عبارة ^{في صورة} كذا على تلك المعنيين كذا للتفصيل
منها هو ان لا جملة المعنى من العلم بالذات والذات انما يكونان معا في العلم لا
العلوم اذ اذقت هذا فالمعنى في هذه المقام هو الامر الى حصول صورة في الذات من البقعة
وهذا معنى ففهم المعنى من العلم بالذات حيث ذواتها حاضرة في الذات من سبب وفعلي
العلم بالذات لا بسبب اقتضاه الطبيعة والعقل فلا واما في العلم بالذات لان التوهم
لما ليس بالافراد وذكر العلم بالذات في قوله قبله حيث ذاب وكانه كثر في بؤنية
التيق والاشعار بالذات مما ذكرها والراد بولف العلم بالذات وحده بالذات فهذا
او حتى او يتبع لثبات العلم بالذات والاشعار بغير العلم بالذات في مقام التفصيل

ما هو موجود العيني لا الوجود الظلي
ما يتبين ان كان المستعمل في المقصود
لما فائدة هو المعلومات فلم قال الله
هي الصورة ولم يقل هي ذرات الصور
فاجاب بما ذكره في قوله
الله سبحانه

منذ ذلك ما حصله الآتفاد وضمير البشنة
القول من جنس وضع بارزها الاغلاو
مجانبة وبالجنسية صلة الاشعار ان رقا
عطف على المقام واخاقة القرنية البها
للفظ وقب الجنسية له اسم

وہا المقصود

فلا مردان يقال ان عقول ذاك النوع
منها ما هو بغير كمال و عقول
الانسان فيه ليست ازمان واحد
فكيف يجمع قول معاوية انه تعالى

فكيف يفرحون
بالخضرة
التي هي
التي هي
التي هي

1

من المنسوب الى الزيات،

بيان

[illegible]

۲۵۰

[illegible]

فیہ انہما ارادہ بقولہ جہاب
الطوسی

وكان قد لكره اعتبر
في العموم مع مخرج

لغة الكلام

هذا الكلام والكتاب يدور مع ذكر العلم والافضل على وجه الاطلاق هو القيد بالاطلاق الشبه
الاستغناء فيما بينهم كذا الا انه قد يفسر من جهة التقييد على خلاف ما يتبادر في عدم القيد
لبنائهم والاطلاق وحده استينافا لجميع الاقسام اذ يتوقف على استيفاء اقسام
العلم الخ اقسام الالباب والاداة وانفسوا هذه القدر مما اراد بطلب فخلق للكتاب اقسام
بقدر الضرورة وتكون اقسام اكثر ارض البصيرة فيما ذكره في بعض الحكماء مع انه لا
ان يشترط في كل منها ما يميزه في الاول باعتبار القصد وهو في كل باعتبار العلم بعينه
الصعبا قوله وانما في المشتركة فلا حصة لها لانه لا يمكن التمييز فيما بينها
على ان اراد ان يخصص في المشتركة حصة في العلم المشتركة مجرد العلم بالوجود او معرفة
بوجود العلم فالحصة في كل كيف ومعرفة الحصة الاخرى في العلم والاصح في العلم
او الموجودات بالوجود والاصح كيف بغيره فمقدار ما في العلم بالوجود والاصح وان اراد
ان يخصص في علمه بوجوه والاصح في كل علم لان علم حصة في العلم المشتركة على اعتبار وجود
الاصح لجزء من العلم على القيد فالحصة في العلم المشتركة مطلقة والافراد في العلم المشتركة
بالوجود والاصح قوله وانما ما في العلم المشتركة اصلها لا يتبع ان اراد به ان لا يكون مشترك
اصلها بالان لا يكون ذاتيا لهما او نوعا مما لا انواع ولا يافى يكون ذاتيا لهما ووعفا لهما
نوعا اخر فالجواب في كل قوله لا بد ان يكون بعض ما في العلم المشتركة بينهما لم يجوز ان يكون ذاتيا
لها اية وعرفا لنوعا اخر او ذاتيا له فيكون لهما ان لا يكون مشترك اصلها بالان لا يكون
ذاتيا لهما فالجواب في كل قوله لا بد ان يكون ذاتيا لهما لانه لا يكون مشترك اصلها لانه

آخر فلا يصح ان يكون جواب هذا هو الجواب الثاني والاطلاق الصديق وذكر في بعض النسخ
 ان الجنس كما قال الامام الرازي مع حيث هو جنس لا يصح ان يكون جواب ان لا يصح لان جنس
 مع حيث الاشتراك دون الاختصاص وحيث الاختصاص دون الاشتراك فلا يصح
 مع حيث هو جنس لا يجزى ان يكون جوابا لسؤال ان يقال ان كان الشئ اكل مع حيث
 انه يد ويد وتنفذ في الجنس لا بد بان لا يكون حيث هو جنس لا يصح ان يكون جوابا
 بالحق قط عليه وفيه لان مع وجوده على قانون التوجيه لان الجنس من قبيل المحل ليس
 ان يكون الجنس مع حيث هو جنس لا يصح ان يكون جوابا فكله لكونه من حيث اختصاصه بالان
 فصلا وهذا عالم يذهب اليه احد فالجواب ما ذكره في الجواب فاحفظ على **قوله**
 ولا الفصل الا في فصل اخر وذلك لان الفصل الاخير اخص من الجواب لا يفرق من اعتبار الفصل
 مع الجنس القريب كذا في بعض النسخ مع اجزاء الكمية فاذ كانت كبرى الفصل الاخير لا يكون
 الا ما اخرج من متباين او لو كان في احد الجان والآخر فصلا فان كان في الجان الذي هو
 الجنس واخره في الجان القريب الذي هو الفصل الاخير او ان كانت في القسم اولا فلا يكون
 الفصل الاخير فصلا في الاطلاق بل هو مع الجنس القريب او مع احد اجزائه فيكون ان
 يكون كالمادة واحدة جنس في مرتبة واحدة كذا في غير ذلك وعما ينبغي ان يقال ولا الفصل
 الاخير فصلا او لا يكون كالمادة واحدة جنس في مرتبة واحدة وكان قد مر
 ان عالم يذكر الشئ الا في اشارة الى ما ظهر في النسخ **قوله** وعلل ان الانتم اليها
 متصور في تلك النسخ انتم انتم انتم انتم القرب والبعد في الفصل في وجود

في جوابه
 لا بد من
 اعتبار
 الجواب

في جوابه
 لا بد من
 اعتبار
 الجواب

باعتبار

في جوابه
 لا بد من
 اعتبار
 الجواب

باعتبار متباين بعض النسخ لا بد من اعتبار الفصل في وجوده في الجنس
 فالجواب ان لا يتصور ان القرب والبعد من الفصل لا يتصور الا عند ترتيب الفصل
 كميته في الوجود والاعتبار والاعتبار القرب والبعد في اعتبار متباين في الفصل
 فهو متصور لان الجنس القريب اذا اركب من اجزاء متباينة كان كالمادة واحدة
 قريبا وبالنسبة الى المادة النوعية التي هي بعد مرتبة واحدة وفي ذلك كسر
 في الجنس البعيد لمرتبة كان كالمادة واحدة بالنسبة الى ذلك الجنس البعيد في المادة النوعية
 غير متباينة في اعتبار القرب والبعد باعتبار الاول والآخر لانه لا امتياز بين الاقسام
 اقرب اذا لا امتياز بينهما في الاول والآخر وعلى ذلك اعتبار ان لا يبعد ان يقال ان متباين
 فالجواب ان الانتم في تلك النسخ باعتبار الاول والآخر الذي هو الجواب لا يتصور مطلقا
 وهذا القدر يكفي لتخصيصه فانتم في اعتبار الاول والآخر الذي هو الجواب لا يتصور مطلقا
 كميته في الوجود لا يجرى فيها القرب باعتبار الاول والآخر ولا البعد ايضا اذا اعتبر النسبة
 بينهما فاحتمل كذا في بعض النسخ البعد اذا اعتبر النسبة بين فصلين متباينين سواء كانت كميته
 في الوجود او في الجنس وهذا القدر كاف لتقسيم المطلقة والتقسيم متباين من قال
 والقسمة ان اراد ان لو لم يكن التقسيم بالنسبة كميته في الجان والآخر لم يكن الفصل
 كالمادة واحدة لان الفصل كميته في الوجود خارج مع وجوده في التقسيم فليس عليه
 متباين لان اوله لم يكن قريبا مطلقا ولا بعيدا باعتبار ان البعد باعتبار القرب غير متصور
 وان اراد ان الفصل كميته في الوجود الباطني باعتبار القرب والبعد في الفصل كميته في الوجود

والترتيب في الفصول

في جوابه

في جوابه
 لا بد من
 اعتبار
 الجواب

في جوابه
 لا بد من
 اعتبار
 الجواب

Süleyman ve U. Küçükbaşoğlu
KİŞİ: ALI ÇAĞAR
HÜSEYİN PAŞA
Yeni Hava
Eski Hayatı 328

8

8

8

8